

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٣٠

الإثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي (نيجيريا)

سنوات تقريبا، باعتباره دبلوماسيا محضرا وخبيرا في مجال عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكان المدير العام أمانو ملتزما بحماس بمساعدة البلدان النامية على الاستفادة استفادة كاملة من استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء وإنتاج المزيد من الأغذية وإدارة إمدادات المياه وعلاج السرطان، من بين أمور أخرى كثيرة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (الكونغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠ .

البند ٨٨ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/74/287)

مشروع القرار (A/74/L.10)

وفي الشهر الماضي، عين مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد رافائيل غروسي في منصب المدير العام المقبل لفترة أربع سنوات تبدأ في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى له كل النجاح خلال فترة ولايته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كورنل فيروتا، المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠١٨.

إن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287) يبين بالتفصيل التطورات الهامة التي حدثت مؤخرا في جميع مجالات أنشطتنا. وشعار "الذرة من أجل السلام والتنمية"، وهو جزء من إرث المدير العام أمانو، يجسد الدور المزدوج الفريد الذي تقوم به الوكالة. إننا نسهم في

السيد فيروتا (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): لقد شعر موظفو الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها بحزن عميق إثر الوفاة المفاجئة للمدير العام يوكيا أمانو في تموز/يوليه. لقد قاد الوكالة بامتياز طيلة ١٠

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1936084 (A)



ترد إيران بشكل موضوعي ومرض على أسئلة الوكالة المتعلقة بأحد المواقع في إيران. وآمل أن تؤدي المشاركة الموضوعية من جانب إيران، بعد اجتماع المجلس في الأسبوع الماضي، إلى توضيح جميع الجوانب ذات الصلة. وستواصل الوكالة العمل مع إيران في محاولة لحل هذه المسألة. وتواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية التي أعلنتها إيران بموجب اتفاق الضمانات لديها. والتقييمات المتعلقة بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران لا تزال مستمرة.

وقبل أكثر من ١٠ سنوات طلب من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتواصل الوكالة رصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من خلال الصور المرسلة من السواتل. ولا تزال الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تثير القلق الشديد. إنها انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومدعاة للأسف الشديد. ولا تزال الوكالة على استعداد للقيام بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا تم التوصل إلى اتفاق سياسي بين البلدين المعنية. وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون على وجه السرعة مع الوكالة وحل جميع المسائل المعلقة. وفيما يتعلق بتنفيذ الضمانات في الجمهورية العربية السورية، لا يزال تقييمنا هو أنه من المرجح جدا أن المبنى الذي دمر في موقع دير الزور في عام ٢٠٠٧ مفاعل نووي كان ينبغي أن تعلنه سورية للوكالة بموجب اتفاقية الضمانات لديها. وأدعو سوريا إلى التعاون الكامل مع الوكالة في المسائل العالقة المتصلة بموقع دير الزور ومواقع أخرى.

ونرى أن برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية آلية رئيسية لمساعدة الدول الأعضاء على الاستخدام الأمثل للعلم والتكنولوجيا النوويين السلميين. وقد أنفق التعاون التقني

السلم والأمن الدوليين بالتحقق من أن المواد النووية لا تزال تستخدم في الأغراض السلمية، ونساعد على تحسين رفاه ورخاء شعوب العالم من خلال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وتساهم الوكالة بصورة مباشرة في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وبصورة غير مباشرة في عدة أهداف أخرى. ويقوم المفتشون المعنيون بالضمانات لدينا بالسفر كل يوم من أيام السنة لتعقب المواد النووية والتحقق من عدم استخدامها لأغراض غير الأنشطة السلمية. ونعمل كممبر عالمي للتعاون في مجال السلامة والأمن النوويين، لمساعدة البلدان على الحفاظ على سلامة المواد والتكنولوجيات النووية والمشعة وإبعادها عن أيدي الإرهابيين وغيرهم من المجرمين.

وعلى الرغم من الضغط على ميزانيتنا في السنوات الأخيرة، فقد واصلنا تقديم خدمات عالية الجودة. وقد شهدنا نموا مطردا في عضويتنا على مر العقود وزيادة مستمرة في الطلب على خدماتنا. وتنفذ الوكالة الآن ضمانات ل ١٨٣ دولة. وعدد المرافق وكمية المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتزايدان. ويبلغ عدد الدول التي لها بروتوكولات إضافية سارية المفعول ١٣٦ دولة.

وفي العام الماضي، واصلنا التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالأسلحة النووية في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة ورصد ذلك التنفيذ. وواصلنا إبقاء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن على علم بالتطورات المتصلة بتنفيذ إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك أحدثها، بشأن تركيب أجهزة طرد مركزي متطورة جديدة والأنشطة المتعلقة بالتخصيب. وقد أبلغت مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتو باستئناف تخصيب اليورانيوم في فوردو. وفي الأسبوع الماضي، وافيت مجلس المحافظين بمعلومات عن مسألة تتعلق باكتمال إعلانات الضمانات التي أصدرتها إيران بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ومن المهم أن

استخدام الطاقة النووية علميا بغية الإسهام في مكافحة تغير المناخ. وبدأ بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة في كازاخستان عمله بهدف تقديم ضمانات للبلدان بشأن توافر الوقود النووي لمفاعلات الطاقة النووية عندما تلقى أول شحنة من اليورانيوم المنخفض التخصيب في تشرين الأول/أكتوبر.

ولا يمكن الاستمرار في الاستفادة من التكنولوجيا النووية بقدر كبير إلا إذا استخدمت بأمن وأمان. وتستخدم كافة البلدان تقريبا معايير الأمان التي وضعتها الوكالة لحماية الناس والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع المؤين. وأكملنا في هذا العام استعراض هيكل معايير السلامة لجعلها أقوى وأسهل تطبيقا. وسينعقد المؤتمر الدولي المقبل للوكالة بشأن الأمن النووي على المستوى الوزاري في فيينا في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وأتوقع أن يعزز المؤتمر إنجازاتنا التي حققناها في مجال الأمن النووي خلال العقد الماضي وأن يساعد في وضع نهجنا في السنوات القادمة.

ولا تزال زيادة نسبة النساء في موظفي الوكالة، ولا سيما في الرتب العليا، تشكل أولوية لنا. وللمرة الأولى، تمثل النساء أكثر من ٣٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية وما فوقها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن شكري لمجلس محافظي الوكالة على الثقة التي أولاها لي بصفتي المدير العام بالنيابة وكذلك لجميع الدول الأعضاء على دعمها الفعال للوكالة. وإني لأشعر بامتنان بالغ لموظفي الوكالة لما يقومون به من عمل شاق وعلى ما يبذلونه من التزام. وبفضل استمرار كفاءتهم المهنية وولائهم وتفانيهم في العمل أصبحت الوكالة ما هي عليه الآن - مثلا للتفوق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد لعرض مشروع القرار A/74/L.10.

السيدة انيستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/74/L.10

جل ميزانيته العام الماضي على الصحة والتغذية والأمان النووي والأغذية والزراعة. لذلك ينبغي الحفاظ على تمويل التعاون التقني بمستوى يكفل تلبية الطلب المتزايد على خدمات الوكالة. وقدما هذا العام مساعدة فورية للدول الأعضاء في الاستجابة للأزمات. فعلى سبيل المثال، زارت بعثة طارئة شملت خبراء من الوكالة ومنظمة الصحة العالمية العاصمة دكا لتقييم جدوى تطبيق تقنية تعقيم الحشرات للسيطرة على أسوأ حالة تفش لحمى الضنك في بنغلاديش منذ سنة ٢٠٠٠.

ولا يزال السرطان محورا رئيسيا لعملائنا. وقد وضعت الوكالة ومنظمة الصحة الدولية في أيلول/سبتمبر خريطة طريق لبرنامج وطني لمكافحة السرطان يحدد المعالم التي يمكن أن تتبعها البلدان لإنشاء خدمات الطب النووي والتصوير التشخيصي والعلاج بالأشعة. وقد مكن ابتكار أول مسرع خطي في مختبر المعايير التابع للوكالة هذا العام من تقديم خدمات معايرة موسعة للدول الأعضاء، ما يساعد على كفاءة تلقي مرضى السرطان للجرعة الصحيحة من الإشعاع. ويشكل هذا الابتكار جزءا من عملية تحديث مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية الذي يعد أحد أهم المشاريع التي اضطلعت بها الوكالة على الإطلاق، وقد بلغ مرحلة متقدمة حاليا. وسلم المتعهد في أب/أغسطس مختبر مكافحة الآفات الحشرية إلى الوكالة، وبدأنا حينها عملية انتقال تدريجية إلى العمل. وسيكون المبنى الجديد والمرن والنموذجي للمختبرات، الذي يعرف حاليا باسم مختبرات يوكيا أمانو، جاهزا للاستخدام في نيسان/أبريل القادم.

وتشير أحدث التوقعات السنوية للوكالة إلى أن الطاقة النووية ستواصل أداء دور رئيسي في مزيج الطاقة العالمي ذي الانبعاث الكربوني المنخفض، على الرغم من حدوث انخفاض في سعتها الإنتاجية سيستمر إلى سنة ٢٠٥٠. وقد عقدنا في الشهر الماضي مؤتمرنا الدولي بشأن تغير المناخ ودور الطاقة النووية، والذي شكل منبرا للمناقشة الموضوعية لكيفية زيادة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان كل من جمهورية مقدونيا الشمالية وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وليختنشتاين وجمهورية مولدوفا.

دعوني أبدأ هذا البيان بالإشادة بالمدير العام الراحل أمانو، والإعجاب عن تعازينا لوفاته المفاجئة.

ويسرُّنا أن نؤيد مشروع القرار (A/74/L.10) المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/74/287)، وهو تقرير يؤكد مجدداً دور الوكالة الذي لا غنى عنه في كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا والتحقق النووي والأمن والسلامة النوويين. ونشير كذلك مع الارتياح إلى ما أعرب عنه من دعم قوي لعمل الوكالة.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للتنفيذ الكامل والتام والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصرهما مهما من عناصر تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وهو يمول مشروعاً تابعاً لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يهدف إلى تدوين الأفكار بشأن سبيل المضي قُدماً في هذا المجال.

إن نظام الضمانات التابع للوكالة عنصر أساسي من عناصر نظام عدم الانتشار النووي، وهو يؤدي دوراً لا غنى عنه

المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وأعرضه بصفتي ممثلة للسويد التي تتأسس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وهذه هي المرة الأولى التي تشغل فيها السويد هذا المنصب الهام، بعد أن خدمت لأكثر من ٣٥ سنة من خلال مديري الوكالة السابقين السيد سيغفارد اكلوند والسيد هانز بليكس، اللذين تناوبا على قيادة الوكالة طوال هذه المدة. وينبغي النظر إلى رئاسة السويد للوكالة باعتبارها انعكاساً لدعمنا الدائم لها وللأولوية التي تعطيها حكومة بلدي لعدم انتشار الأسلحة النووية وللمسؤولية المشتركة عن صون السلام والأمن.

وتمت الموافقة بالإجماع على مشروع قرار هذا العام لإحالاته إلى الجمعية العامة عقب المشاورات التي أجريت في فيينا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأعربت كذلك كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن دعمها له هنا في نيويورك في اجتماع عقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويتضمن نص قرار هذا العام أيضاً إشادة بالمدير العام يوكيو أمانو، الذي كانت وفاته المأساوية في تموز/يوليه صدمة لنا جميعاً. وكان السيد أمانو مديراً عاماً ممتازاً عاش حياة مهنية مرموقة بصفته دبلوماسياً يابانياً. وقدم في مناسبات عديدة تقارير الوكالة في هذه القاعة طوال العقد الماضي.

وينبثق مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم من مطلب في النظام الأساسي للوكالة واتفاق تعاون وقعته الأمم المتحدة والوكالة في عام ١٩٥٧. ووفقاً للممارسة المتبعة، يحيط نص مشروع القرار علماً بالقرارات والمقررات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثالثة والستين، ويعرب مجدداً عن تأييد الدول الأعضاء الشديد للوكالة وأنشطتها المقررة. ويجدوننا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، مؤكدة بذلك الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للوكالة وعلى النطاق الواسع لعملها.

مجددا تأييده التام لمهمة الوكالة في الأجل الطويل للتحقق من التزامات إيران في المجال النووي ورصدها، ويشير إلى أهمية كفالة توفير الموارد اللازمة للوكالة للاضطلاع بدورها.

وعلى نفس المنوال، يحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الشروع في مسار يبعث على الثقة نحو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في مزيد من المناقشات الهادفة مع جميع الأطراف المعنية، في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي على تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت مبكر، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. وأخيرا، يحث الاتحاد الأوروبي سورية على التعاون فوراً وبشفافية مع الوكالة من أجل حل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك من خلال إبرام وتنفيذ بروتوكول إضافي بهذا الخصوص في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاق الضمانات الشاملة، إلى جانب بروتوكولات إضافية ذات صلة، دون إبطاء. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مواصلة تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات بواسطة اتباع نهج على مستوى الدول. وعلاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط نظام الضمانات التابع للوكالة من خلال برنامج دعم الضمانات التابع للمفوضية الأوروبية، وصك التعاون في مجال الأمان النووي، ومن خلال برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء.

ويولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية قصوى لتنفيذ تدابير الأمان النووي وتحسينها باستمرار على الصعيد

في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في حالات عدم الامتثال. ويدرك الاتحاد الأوروبي كذلك تحديات الانتشار الخطيرة التي لا تزال تشكل تهديدا للأمن الدولي، كما يُدرك الحاجة إلى إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية لها.

وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه الراسخ بخطة العمل الشاملة المشتركة وعن استمرار دعمه لها، وهو مصمم على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على الخطة، التي أيدتها مجلس الأمن بالإجماع في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي هذا السياق، يأسف الاتحاد الأوروبي بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة وإعادة فرضه الجزاءات، ويدعو جميع البلدان إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق تنفيذ الالتزامات الخاصة بخطة العمل. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق لأن إيران، كما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تجاوزت الحد الأقصى الذي تفرضه خطة العمل على مخزونات اليورانيوم المخصب، وتقوم بتخصيب اليورانيوم فوق المستوى الأقصى الذي تسمح به الخطة، وهو ٣,٦٧ في المائة. ويساورنا بالغ القلق أيضا إزاء الأنشطة الأخيرة التي تقوم بها إيران، على نحو ما تفيد به تقارير الوكالة، فيما يتعلق بتوسيع أنشطتها للبحث والتطوير في مجال أجهزة الطرد المركزي، والأعمال التحضيرية لتغذية سلسلتين من أجهزة الطرد المركزي في فوردو، وكذلك فيما يتعلق بالمسائل المعلقة بشأن اكتمال المعلومات عن الضمانات الإيرانية، والحادث الذي وقع لأحد مفتشي الضمانات التابعين للوكالة. فتلك الأنشطة مثار قلق عميق.

ونلاحظ عزم إيران المعلن على البقاء ضمن خطة العمل. ونحث إيران على عكس مسار تلك الأنشطة والعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل دون إبطاء، وعلى التعاون الكامل في الوقت المناسب مع الوكالة، لا سيما في المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي

الذرية على المشاركة في المؤتمر على المستوى الوزاري والالتزام بإعلان وزاري طموح وتطلعي. وكذلك ندعو الدول الأعضاء في الوكالة إلى كفالة توافر الموارد الكافية لأغراض أنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي. والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، هو من بين أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة. وقد سمح التمويل الذي قدمناه للوكالة بمساعدة البلدان على تحسين مجموعة مختارة من المرافق وكفالة الحماية المادية لها، وعلى تحسين هيكلها الأساسية التنظيمية الوطنية.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً راسخاً بفوائد النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، وبكفالة تطبيق مستويات عالية من السلامة والأمن والضمانات لحماية مصالحنا الجماعية بعدم الانتشار. وقد دعم الاتحاد الأوروبي إنشاء مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة بحوالي ٢٥ مليون يورو. ولاحظنا مع الارتياح أن الوكالة تسعى لتسليم اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى مرفق التخزين قبل نهاية عام ٢٠١٩.

وفي الختام، لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تؤيد بقوة برنامج التعاون التقني التابع للوكالة، الذي يقدم الاتحاد والدول الأعضاء فيه ثاني أكبر مساهمة فيه. وتؤيد بقوة أنشطة الوكالة الرامية إلى تطوير التكنولوجيات الإشعاعية والنووية وتطبيقها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالتكنولوجيا النووية يمكن أن تسهم إسهامات مُغيرة لجزء الحياة في مجال صحة ورفاه الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ويدعم الاتحاد الأوروبي الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية بالخبرة التقنية وبمساهمة تبلغ في المتوسط ١٥ مليون يورو في السنة.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): باسم وفد جمهورية بيلاروس، أود أن أشيد بذكرى السيد يوكيا أمانو، المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أعرب عن امتناني الصادق لإسهامه الهام في عمل الوكالة ولجهوده لضمان تسخير الطاقة الذرية السلمية لأغراض التنمية المستدامة لجميع بلدان وشعوب العالم.

العالمي. وندعو جميع البلدان إلى إظهار التزامها بالسلامة وإيجاد حلول مأمونة لإدارة النفايات المشعة. وفي عام ٢٠١٨، أكملت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المشاركة الأخرى أول استعراض مواضيعي للأقران بشأن إدارة محطات الطاقة النووية المتقدمة ومفاعلات البحوث بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن السلامة. ونحن على استعداد لتشاطر تجربتنا خلال اجتماع الاستعراض الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. وكذلك عرض الاتحاد الأوروبي خبرته عن طريق ما يسمى باختبارات الجهد في عدد من البلدان المجاورة، بهدف بناء إطار أمان نووي آمن وأكثر واستدامة وشفافية في جميع أنحاء العالم.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الأمن النووي على نطاق العالم من أجل منع الإرهاب النووي وإساءة استخدام المواد النووية والمشعة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نبرز أهمية الانضمام إلى المعاهدتين ذاتي الصلة وتنفيذهما تنفيذاً كاملاً، وهما الاتفاقية المعدلة للحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ونؤكد أهمية قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦). وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ندعم بنشاط المبادرات الدولية التي تُسهم في تعزيز الأمن النووي. وخلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠، يخصص الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٠٠ مليون يورو لمبادراته الخاصة بمراكز الامتياز الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين إطار الأمن النووي العالمي عن طريق تعزيز التعاون الدولي وتوفير الخدمات الاستشارية وتقديم المساعدة المباشرة إلى الدول الأعضاء. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأعمال التحضيرية الجارية للمؤتمر الدولي للأمن النووي لعام ٢٠٢٠، ويشجع جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة

بيلاروس. فمشاريع التعاون التقني الجارية تمكّن من استخدام أفضل الممارسات الدولية من أجل التنمية المستدامة للبرامج الوطنية للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا النووية والطب النووي، من بين أمور أخرى. وتشعر بيلاروس بالامتنان للوكالة على مساهمتها الكبيرة في التنمية المستدامة لمناطق بيلاروس المتضررة من حادث تشيرنوبل.

ونؤيد تأييداً كاملاً عمل الوكالة في رصد تنفيذ نظام الضمانات وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونرى أن تلك الأنشطة عنصر هام في الهيكل العالمي للأمن الدولي وأساس للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونتفق على أن من المنطقي مواصلة تعزيز فعاليتها وتحسينها. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من المهم كفالة أن تظل آليات الضمان واضحة وموضوعية ومنظمة من الناحية التقنية. وينبغي أن تستند إلى الثقة المتبادلة والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية على الصعيد الدولي. إننا نؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تعزيز الأمن النووي المادي. فالطابع العالمي للمخاطر والتهديدات في مجال الأمن النووي المادي تتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة من جانب الدول، ومن جانب الوكالة التي تضطلع بدور تنسيقي في التعاون الدولي في هذا الصدد.

وأود في الختام أن أعرب، باسم بيلاروس، عن تقديرنا للعمل الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ الدورة السابقة للجمعية العامة وعن التأيد لاعتمادنا مشروع القرار A/74/L.10، بشأن التقرير السنوي للوكالة (انظر A/74/287).

السيد تانغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ سنغافورة السفير رافائيل غروسي على تعيينه مؤخراً في منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤيد له دعمنا وتعاوننا الكاملين. ونشيد أيضاً بذكرى المدير العام الراحل يوكيا أمانو، الذي سيُذكر لإسهاماته الهامة في عمل الوكالة وقيادته المقتدرة لها في العديد من المسائل الصعبة. ويُعرب وفد بلدي عن شكره للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها السنوي الشامل (انظر A/74/287)

وتدعم بيلاروس عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل مجال من مجالات الأنشطة المنوطة بها، وما فتئت تؤمن بأن التعاون الدولي ينبغي أن يستند إلى فهم مصلحتنا المشتركة في التنمية المستدامة والمتعددة الأطراف والاستخدام الآمن للتكنولوجيات النووية. ونشهد اليوم عدداً متزايداً من الدول التي تنظر في إمكانات التكنولوجيات النووية من أجل ضمان أمن الطاقة لديها، وتلبية الالتزامات الطموحة التي تم التعهد بها في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واستخدامها في تطبيقات أخرى لإحراز تقدم أكثر دينامية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد اتخذت بيلاروس بالفعل قراراً بتطوير برنامج وطني للطاقة النووية، الذي سيمكن بلدنا حينما يُنفذ من تلبية ثلث احتياجاته من الكهرباء الموثوقة والميسورة التكلفة، ويحد بقدر كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد أضاف بالفعل زخماً إضافياً إلى تنميتنا للقطاعات ذات الصلة وصناعاتنا ومعارفنا العلمية. وتستفيد بيلاروس فعلياً من الخبرات الدولية وتدعم الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل استحداث أدوات فعالة وتوفيرها للدول الأعضاء للمساعدة الاستشارية والتقنية بشأن طائفة واسعة من مسائل السلامة النووية والإشعاعية.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن علينا أن نحافظ على تركيز خاص على الأمن النووي وبأن ثقة المجتمع الدولي تتوقف إلى حد كبير في مجال الاستخدامات السلمية للذرة على نتائج عمل الوكالة في هذا المجال. ويجب أن يظل الأمن النووي غير قابل للتجزئة. ويجب أن يكون مبرراً من الناحية التقنية والعملية، بعيداً عن أي اعتبارات سياسية. ونأمل أن تكون المسائل المتعلقة بالسلامة النووية والأمن النووي ذات طابع موحد حصراً وأن يقوم التعاون الدولي على أساس احترام الحق السيادي للدول في وضع صيغها للطاقة النووية.

ويسرنا أن برنامج الوكالة للتعاون التقني معترف به على نطاق واسع وهو ذو أهمية خاصة للدول الأعضاء، بما فيها

سنغافورة أن تدعم عمل الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدرات الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ بعملها في لجنة معايير الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ.

وأخيراً، في مجال التعاون التقني، يؤدي برنامج الوكالة للتعاون التقني دوراً حاسماً في مساعدة الدول الأعضاء على تلبية أولوياتها الإنمائية واحتياجاتها من الطاقة في المستقبل. ويسرّ سنغافورة أن تكون شريكاً مع الوكالة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية الأخرى. وفي إطار تعزيز مذكرة التفاهم بين سنغافورة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لبرنامج تدريب البلدان الثالثة، الموقّعة في عام ٢٠١٥، عقدت سنغافورة والوكالة حلقات عمل إقليمية للبلدان النامية بشأن مواضيع مثل الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، والقانون التنظيمي النووي، وسلامة الأغذية. كما استضفنا العديد من الزمالات التدريبية.

وعلى الصعيد الإقليمي، وقّعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الترتيبات العملية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر. ومن شأن ذلك تعميق علاقات رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع الوكالة وتوسيع نطاق تعاوننا من خلال الأنشطة البحثية وتبادل أفضل الممارسات، والمشاريع الأخرى لبناء القدرات. وتتطلع سنغافورة إلى الإسهام في هذه المشاريع. في الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام سنغافورة الثابت بتقديم الدعم النشط والهادف لعمل الوكالة. وتتطلع إلى تعميق تعاوننا في السنوات المقبلة.

السيدة ميلز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أبدأ بالإعراب، بالنيابة عن جامايكا حكومة وشعباً، عن خالص التعازي في وفاة المدير العام يوكيا أمانو، الذي قضى سنوات في خدمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفان ودون تحفظ. إننا سنفتقده بشدة وسيحظى إلى الأبد بأعلى درجات التقدير والاحترام.

ويسره أن يشير إلى أن سنغافورة ستكون هذا العام أحد مقدمي مشروع القرار A/74/L.10 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أعلق بإيجاز على العمل الذي تقوم به الوكالة في ثلاثة مجالات هامة.

أولاً، فيما يتعلق بدور الوكالة في مجال عدم الانتشار، بوصفها السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من وفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، فإنها تؤدي دوراً أساسياً من خلال نظامها للضمانات، وهو تدير لبناء الثقة وآلية للإنذار المبكر بالنسبة للمجتمع الدولي. بيد أن التطورات الأخيرة تشكل تحدياً للعمل الذي تقوم به الوكالة في هذا المجال. إن سبيل المضي قدماً في خطة العمل الشاملة المشتركة قد بات غير واضح في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة منها في أيار/مايو ٢٠١٨ والإجراءات التي اتخذها إيران منذ تموز/يوليه ٢٠١٩. وقد أمسى مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة ذاتها موضع شك. وتحث سنغافورة جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الرئيسية بخطة العمل الشاملة المشتركة والتمسك بهذا الاتفاق الدولي الرئيسي. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتقيد بالتزاماتها الدولية ونؤكد على دعمنا الكامل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

ثانياً، من الأهمية بمكان أن نظل متيقظين فيما يتعلق بدور الوكالة في مجال الأمن والأمان النوويين، لا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة غير التقليدية مثل الهجمات الإلكترونية. ونرحب بوضع الوكالة توجيهات مستكملة للأمن الحاسوبي لأجل المرافق النووية وإجراء أول دورة تدريبية دولية لها على الإطلاق عن حماية النظم الحاسوبية في النظم الأمنية النووية في عام ٢٠١٨. وندعوها إلى كفالة أن تظل الوثائق التوجيهية للأمان النووي محدّثة بالابتكارات في مجال التكنولوجيا النووية، مثل المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعيارية والمحطات النووية القابلة للنقل لتوليد الكهرباء. وفي هذا الصدد، يسر

وتدعم جامايكا بقوة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان والأمن النوويين. وقد قرأنا باهتمام هذا الجانب من التقرير ونواصل دعم عمل الوكالة في هذا الصدد. كما أننا حصل على دعم لبناء القدرات والتدريب لتحسين بنيتنا التحتية في مجال الأمان من الإشعاع. وفي الواقع، تعمل حكومة جامايكا، من خلال وزارة العلوم والطاقة والتكنولوجيا والمركز الدولي للعلوم البيئية والنووية، مع الوكالة الدولية من أجل توفير رقابة فعالة على دورة حياة المصادر المشعة. كما تم إصدار لوائح تنظم استخدام الإشعاع المؤين والمصادر النووية في عام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالتحقق النووي، فإننا نواصل دعم عمل الوكالة في هذا المجال. ونعتقد أنه أمر محوري لجهودنا الجماعية التي ترمي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين ووضوئهما، بالنظر إلى دور الوكالة الذي لا غنى عنه في الكشف عن احتمال إساءة استخدام المواد أو التكنولوجيا النووية. ولذلك، تؤيد جامايكا الأعمال التي اضطلعت بها الوكالة خلال العام المنقضي لتعزيز الضمانات، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون مع الدول والسلطات الإقليمية.

وتستحق الوكالة الثناء على ما تبذله من جهود بهدف إدماج إطار أهداف التنمية المستدامة في سياق عملها. وهذا النهج يبشر بالخير بالخير بالنسبة لتحركنا الجماعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد المستهدف، وهو عام ٢٠٣٠ الذي يقترب بسرعة. ونشيد بالاهتمام الموجه إلى تغيير المناخ والتنمية المستدامة، ولا سيما في سياق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨. وتجدر الإشارة أيضا إلى التوقيع في آب/أغسطس ٢٠١٨ على "الترتيب العملي" بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز الجماعة الكاريبية لتغيير المناخ بهدف التعاون في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للتصدي لتغيير المناخ، وكذلك مع عدد من الأطر والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره إزاء التقرير الشامل للغاية المقدم عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287).

لقد استفادت جامايكا كثيرا من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فنتيجة للتركيز الشديد الذي توليه الوكالة لبناء القدرات من خلال التعاون التقني، شهدنا تعزيز علاقتنا مع المنظمة وتعميقها منذ أن أصبحنا عضوا فيها للمرة الأولى قبل ٥٤ عاما. ومنذ ذلك الوقت، تعاوننا مع الوكالة بشأن مجموعة من المشاريع الوطنية التي استجابت لبعض أولوياتنا وشواغلنا الرئيسية في مجالات مثل الزراعة والطب ومراقبة جودة المياه وتطوير البنية التحتية.

وتعكف جامايكا على تنفيذ تسعة مشاريع وطنية، كما تشارك في حوالي ٣٠ مشروعا إقليميا وثلاثة مشاريع أقليمية. وجددير بالذكر أن قيمة المشاريع الوطنية التي يجري تمويلها في جامايكا حاليا يبلغ ٢,٦ مليون يورو. ونعرب عن بالغ تقديرنا للموافقة على تمويل مشاريع جديدة لدورة ٢٠٢٠-٢٠٢١، والتي ستركز، في جملة أمور، على التلوث الساحلي والبحري. فبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية يعتمد بقاؤها الاجتماعي والاقتصادي بشدة على مواردنا البحرية، يكتسي تقديم الدعم في هذا المجال أهمية خاصة.

وقد استضافت جامايكا على مدار عام ٢٠١٩ عددا من حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات، بما في ذلك حلقات عمل بشأن الحماية من الإشعاع في التصوير للأغراض الطبية، وتقييم الموارد المائية باستخدام الهيدرولوجيا النظرية، وتطبيق تقنيات النظائر المستقرة في مجال تقييم الاضطرابات المعوية البيئية وفهم أثرها على نمو الطفل. وإزاء هذه الخلفية، فإننا نولي اهتماما خاصا لعناصر الواردة في التقرير السنوي الذي يوضح بالتفصيل كيف تدير الوكالة برنامجها للتعاون التقني وجهودها الرامية إلى تحسين نوعية البرامج، بما في ذلك من خلال رصد المشاريع وتقييمها.

النووية، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والتي تُعتبر الأولى من نوعها. ومن هذا المنطلق، نشجع الدول الأعضاء، التي لديها خطط حالية أو مستقبلية لتطوير واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، على الاستفادة من خدمات الاستعراض التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويظل برنامج التعاون التقني للوكالة وسيلة أساسية لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وتواصل بلادي تعاونا الوثيق مع الوكالة من خلال التعاون التقني لتطوير البنية التحتية وبناء القدرات اللازمة لبرنامج الطاقة النووية في كافة القطاعات. فقد ساهمت دولة الإمارات منذ عام ٢٠١٠ بدعم عمل الوكالة بأكثر من ٢١٠ خبراء في أنشطتها المختلفة وقادت عملية تطوير وتنفيذ عدد من المبادرات، مثل الاستعراض المتكامل الثالث للبنية الأساسية النووية. وللحفاظ على التقدم المحرز، يرى وفد بلادي أهمية أن يخطى برنامج التعاون التقني للوكالة بالدعم والتمويل المطلوب لتمكينها من تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بالشراكة القوية والمستمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نهجها المسؤول لتطوير برنامج وطني للطاقة النووية واستخدام التطبيقات النووية السلمية. كما تعرب بلادي عن تقديرها لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإنجازات التي حققتها في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287).

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها السنوي لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287) ونشكر المدير العام بالنيابة للوكالة على تقديم معلومات إضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة في عام ٢٠١٩.

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشور هام لفهم المهام الحاسمة التي تضطلع بها الوكالة في تعزيز الاستخدام

ذلك الآلية الإقليمية الكاربية لمصايد الأسماك والوكالة الكاربية للصحة العامة، من أجل تعزيز أنشطة التعاون التقني.

ويظل من دواعي الارتياح أن عدد الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يزال يشهد نموا مطردا. ومن هذا المنطلق، تنضم جامايكا إلى الوفود الأخرى في الترحيب بزميلتنا الدولة العضو في الجماعة الكاربية، سانت لوسيا، بوصفها أحدث عضو في الوكالة الدولية. ونتطلع إلى التعاون مع سانت لوسيا وجميع الدول الأعضاء في النهوض بعمل الوكالة.

السيدة مطر (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أعرب عن تقدير دولة الإمارات للعمل المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالإنجازات البارزة للمدير العام الراحل يوكيا أمانو، الذي قاد خلال حياته المهنية المتفانية أعمال وبرامج الوكالة بشكل فعال وعُرف بدعمه الكبير لاستخدام الطاقة الذرية للسلم والتنمية. وأود كذلك أن أتقدم بالتهنئة للسيد رافائيل غروسي على انتخابه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن أؤكد على دعمنا الكامل له وثقتنا في قدرته على قيادة برامج الوكالة.

تؤكد بلادي على الدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ومساعدة الدول الأعضاء في سعيها للاستفادة من التطبيقات النووية والطاقة النووية. وفي هذا الصدد، تشيد دولة الإمارات بجهود الوكالة لتوفير منصات يتم من خلالها تبادل الدعم والمعرفة العلمية والخبرات بين الدول الأعضاء في مجالات الأمان والأمن النوويين وعدم الانتشار. كما تؤكد بلادي على أهمية تدابير التحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهمية الامتثال الكامل لنظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، والذي يُعتبر أداة هامة تسهم في تعزيز الثقة العالمية حول الطبيعة السلمية للبرامج النووية. فمن خلال التعاون الوثيق مع الوكالة، استضافت دولة الإمارات ١٢ بعثة مراجعة واستعراض شاملة من الوكالة، والتي كانت إحداها بعثة الاستعراض المتكامل الثالث للبنية الأساسية

وإنجازاتها المتعلقة بالتطبيقات النووية في مجالات شتى منها الأغذية، والزراعة، والصحة، والتغذية، وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة مفيدة في تلبية احتياجات البلدان النامية. وستواصل الهند تقديم دعمها إلى برامج الوكالة هذه من خلال توفير خدمات الخبراء وفرص التدريب للخبراء من الدول الأعضاء في مؤسسات مرموقة في الهند.

ولا يزال تفاعل الهند مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كبيراً. ويسرني أن أشاطركم أن المؤتمر السابع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن طاقة الاندماج، وهو منتدى لمناقشة المسائل الرئيسية في الفيزياء والتكنولوجيا، قد عُقد في غانديناغار، بالهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد عرف المؤتمر نجاحاً باهراً وشارك فيه أكثر من ٧٠٠ خبير من ٣٩ بلداً. وقد أُجريت ثمانية برامج من أصل ١٩ نُظمت في المركز العالمي للشراكة في مجال الطاقة النووية في الهند في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما عزز تعاون الهند مع الوكالة في مجال بناء القدرات.

ويسرني أن أشاطركم أن محطة كايغا لتوليد الطاقة في الهند قد سجلت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، رقماً قياسياً عالمياً جديداً للتشغيل المستمر لمدة ٩٦٢ يوماً، فيما كانت تعمل بنسبة عامل تحميل قدرها ٩٩,٣ في المائة. وقد أتمت الوحداتان ١ و ٢ من محطة الطاقة الذرية في تارابور، اللتان تم ربطهما بالشبكة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٦٩، ٥٠ عاماً من العمليات الآمنة. وهما حالياً أقدم مفاعلات الطاقة العاملة في العالم، وتنتجان الطاقة النووية بأقل من ٣ سنتات للوحدة الواحدة. وهذه الإنجازات دليل على قدرة الهند على تصميم مفاعلات الماء الثقيل المضغوط ومفاعلات الماء الخفيف وبنائها وتشغيلها على نحو موثوق. وتعتزم الهند اكتساب قدرات إضافية في مجال توليد الطاقة النووية، إذ ثمة ٢١ مفاعلاً في مرحلتي البناء والتخطيط. وستساعد هذه المفاعلات في بلوغ قدرة إضافية تصل إلى حوالي ١٥ ٠٠٠ ميغاواط.

السلمي للطاقة النووية وكفالتة، على حدّ سواء. وقد شاركت الهند في تقديم مشروع القرار A/74/L.10 عن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بتعيين السفير رافائيل ماريانو غروسو مديراً عام جديداً للوكالة.

وينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن حزننا العميق لوفاة المدير العام يوكيا أمانو في تموز/يوليه. وإسهامه في الوكالة الدولية للطاقة الذرية معروف جيداً. فخلال فترة ولايته، أخضعت الهند ١٢ منشأة لضمانات الوكالة ووقعت على البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق المبرم بين حكومة الهند والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات على المنشآت النووية المدنية. وسُيذكر إلى الأبد إسهام المدير العام أمانو، ولا سيما رؤيته لـ”تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية“، التي لها أهمية عالمية. وتؤيد الهند تسمية مختبرات الوحدات المرنة الموجودة في سايرسدورف بالنمسا، بمختبرات يوكيا أمانو.

ومناقشة اليوم مناسبة هامة للتأمل في الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم البلدان في سعيها إلى الحصول على الطاقة النووية بطريقة مأمونة وآمنة، وفي توفير أنشطة التعاون التقني وتقديم التطبيقات النووية للدول الأعضاء فيها. وتظل الطاقة النووية خياراً مهماً لمواجهة التحديات التي يشكلها تزايد الاحتياجات من الطاقة، ومعالجة المخاوف المتعلقة بتغير المناخ، والحد من تقلب أسعار الوقود الأحفوري وكفالة أمن إمدادات الطاقة. ولا بد للوكالة أن تواصل برامجها الداعمة للدول الأعضاء التي تشرع في برامج طاقة نووية أو تقوم بتوسيعها، والأهم من ذلك، أن تدعمها في تعزيز قدرتها على تشجيع قبول الجمهور للطاقة النووية.

وتولي الهند أعمالاً الوكالة في مختلف مجالات العلوم النووية أهمية. ونسهم في تلك الأنشطة من خلال المشاركة في الاجتماعات الفنية والمشاريع البحثية المنسقة. وبرنامج الوكالة

وقد واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل جهود استباقية بحسن نية طوال العام لإنشاء نظام سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وقد امتنعنا عن إجراء تجارب نووية وتجارب تتعلق بالقذائف التسيارية العابرة للقارات لأكثر من ٢٠ شهراً، وهو أوضح تعبير عن صدق نوايانا وتسامحنا اللذين نسعى بفضلهما إلى تحقيق الرغبة العالمية للمجتمع الدولي في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ويكمن مفتاح توطيد السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في شبه الجزيرة الكورية في التنفيذ الشامل للبيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة المتفق عليه والمعتمد خلال المحادثات التي تمت بين البلدين إبان مؤتمر القمة التاريخي المعقود في سنغافورة في يونيو ٢٠١٨. وقد مضى أكثر من عام على اعتماد البيان المشترك. بيد أن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لم تشهد سوى تحسناً ضئيلاً حتى الآن، ولم تُحلَّ شبه الجزيرة الكورية نفسها من الحلقة المفرغة من التوترات المتفاقمة التي تعزى بالكامل للاستنزاف السياسية والعسكرية التي تُقدم عليها الولايات المتحدة، التي ما فتئت تلجأ إلى سياسة عدائية عفا عليها الزمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد بات اليوم إعلان بانغونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، الذي كان مصدر كثير من الحماس في صفوف زملائنا الكوريين في الشمال والجنوب وفي الخارج، فضلاً عن المجتمع الدولي، قبل عام واحد فقط، في حالة جمود حتى قبل أن يبلغ مرحلة التنفيذ الرئيسية. ويمكن أن يعزى هذا الجمود إلى ازدواجية تعامل سلطات كوريا الجنوبية، التي صافحتنا متطلعة إلى السلام أمام شعوب العالم، ولكنها بعد ذلك، أدخلت وراء الكواليس أسلحة هجومية حديثة للغاية وأجرت مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشكل الاستعانة

ويسرني أيضاً أن أشاطركم أن الهند قد استهلت مؤخرًا شبكة عالمية لرعاية مرضى السرطان تسمى شبكة فيشوام الوطنية لرعاية مرضى السرطان، على هامش المؤتمر العام الثالث والستين للوكالة في فيينا، في أيلول/سبتمبر. وتتوخى شبكة فيشوام إدماج المستشفيات ومعاهد رعاية مرضى السرطان ذات الصلة في البلدان الشريكة ضمن شبكة الهند الوطنية لرعاية مرضى السرطان لإحداث تحول نموذجي في مجال رعاية مرضى السرطان من خلال تشاطر المبادئ التوجيهية بشأن جملة أمور منها إدارة أنواع السرطان الشائعة، وتقديم آراء طبية ثانية، واتخاذ القرارات بشأن العلاج المناسب وتشاطر الموارد على شبكة الإنترنت.

وقد أحرزت الهند تقدماً هائلاً في الاستفادة من التكنولوجيات الإشعاعية لاستخدامات على مستوى المجتمع. ونحن مستعدون لتشاطر معرفتنا وخبرتنا في هذا المجال مع البلدان الصديقة. والعملية جارية بالفعل من خلال زيادة التفاعل والتعاون الحقيقي في جميع مجالات التكنولوجيا النووية المتعلقة بالحياة البشرية، سواء أكانت الطاقة أو الصحة، أو الزراعة أو تنمية رأس المال البشري. ونحن مصممون على الارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى أعلى.

وتسلم الهند بالدور الدينامي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توجيه استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي ضمان السلامة والأمن، وتتطلع إلى استمرار الدعم الحيوي الذي تقدمه الوكالة لتهيئة مناخ يفضي إلى تطور العلوم والتكنولوجيا النووية. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/74/287) اعترافاً بأنه يكشف عن عدم إلمامه بالواقع السائد في البلد.

مثل معاهدة تلاتيلولكو، بالإضافة إلى المكانة المعترف بها للوكالة بوصفها المؤسسة التي تقود جهود تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وضمان السلامة المادية والتكنولوجية، فضلا عن تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن المؤتمر العام الثالث والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية كان ناجحا وتم خلاله اعتماد العديد من القرارات المتعلقة بتعزيز الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، بالإضافة إلى النهوض بالتعاون التقني وتحسين كفاءة ضمانات الوكالة. وشهد المؤتمر أيضا اعتماد قرارات بشأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشرق الأوسط.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا محوريا في تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بهدف تحسين إمكانية الاستفادة من الاستخدامات الآمنة والسلمية للطاقة النووية، ولا سيما في البلدان النامية، وينبغي لها مواصلة القيام بذلك الدور. وتسعى المكسيك بنشاط إلى تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك، نواصل دعم الأنشطة التي تروج لها الوكالة في محافل التعاون الإقليمي، مثل "الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي"، الذي يستهدف ضمان أن تدعم البلدان الأكثر تقدما في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية الجهود التي تبذلها الدول الأقل تقدما نسبيا في هذا المجال.

لقد بات استخدام الطاقة النووية وغيرها من التطبيقات النووية للأغراض السلمية أمرا أساسيا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الآن أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الخيار الوحيد المعقول عندما نأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية

بأحدث الأسلحة الهجومية والمناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكات وتحديات صارخة للإعلان المشترك بين الشمال والجنوب والاتفاق المبرم بين الكوريتين في المجال العسكري.

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يُظهر أنها لم تتخلص بعد من مواقفها الجائرة القائمة على التحامل والريبة. وعلاوة على ذلك، فإن تعميم الوكالة لتقارير تكرر الادعاءات المقولة التي تطلقها القوى المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر سخيف تماما. وإن كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهتمة حقا بصون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لها اتخاذ موقف محايد خال من التحيز وعدم الثقة.

السيد ساندوبال مندوبوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

تقدر المكسيك تقديم التقرير السنوي (انظر A/74/287) للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن مشروع القرار A/74/L.10 الذي اقترحه وفد السويد. ونود أن نعرب عن خالص التقدير إزاء العمل الذي اضطلع به المدير العام الراحل يوكيا أمانو وإسهاماته في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما يرحب بلدي ترحيبا حارا بالسيد رافائيل غروسي، المدير العام الجديد للوكالة، حيث أنه ليس خبيرا مشهورا بكفاءته في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والأمن فحسب، ولكنه أيضا أول شخصية من أمريكا اللاتينية تشغل هذا المنصب الهام.

ترأست السفارة أليسيا بوينروسترو ماسيو، ممثلة المكسيك في فيينا، أحدث مؤتمر عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي سياق قيامنا بذلك الدور، شهدنا التوصل إلى توافق في الآراء حول قيمة الوكالة ودورها باعتبارها جزءا أساسيا من نظام عدم الانتشار النووي وعنصر لا غنى عنه في التحقق من الامتثال لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحول صلاحها وأوجه تآزرها مع المعاهدات الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار،

في مجال التعاون الفني وتحقيق التوازن بين الركائز الثلاث لعمل الوكالة، وفقا لنظامها الأساسي، بما يحقق الهدف من إنشائها وينفي الانطباع السائد بأنها منظمة مخصصة فقط لأهداف التحقق النووي ونؤكد أهمية ضمان استمرارية واستقرار أنشطة الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بأنواعها، خاصة في حالة الدول النامية، أخذا في الاعتبار أن الاستخدام السلمي حق سيادي غير قابل للتصرف.

وفي هذا السياق، تواصل مصر جهودها من خلال عضويتها في مجلس محافظي الوكالة في دعم أنشطة الوكالة في مجالات التعاون الفني والأمن والأمان النوويين، مع إيلاء الاهتمام الضروري لمصالح الدول الأفريقية ودول مجموعة الـ ٧٧ والصين لتعزيز دور الوكالة التنموي.

وتؤكد مصر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة المؤهلة فنيا والمفوضة دوليا لإصدار تقارير عن التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تؤكد مصر أن للوكالة دورا محوريا، بموجب نظامها الأساسي، في دفع جهود نزع السلاح النووي والتحقق من التخلص من الأسلحة النووية، بما يجعل للوكالة دورا هاما في حفظ السلم والأمن الدوليين وتنفيذ كافة الالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة، بما في ذلك المادة السادسة من هذه المعاهدة. وتولي مصر أهمية بالغة لأنشطة الوكالة في مجال تنفيذ الضمانات وتمكين الوكالة من التحقق بشكل محايد من عدم تحريف المواد النووية عن الاستخدامات السلمية وفقا لاتفاقات الضمانات الشاملة التي تمثل الأساس القانوني لعمل الوكالة، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار وهو ما يستلزم تحقيق عالمية هذه الاتفاقات.

كما نؤكد أن تطوير منظومة ضمانات الوكالة لا ينبغي أن يترتب عليه أي التزامات إضافية تتجاوز الالتزامات التعاقدية والقرارات السيادية للدول الأعضاء، وأن تطبيق نهج الضمانات على مستوى الدولة يجب أن يكون بموافقة الدولة المعنية، وليس فقط بالتشاور معها.

الكارثية للأسلحة النووية هو كفاءة استخدام الطاقة النووية حصرا للأغراض السلمية. ومن ثم، فإن منع حدوث تلك العواقب يشكل أساس عملنا ويجب ألا نغفل عن ذلك.

السيد حسن (مصر): أود في البداية أن أعبر عن تقدير مصر البالغ للجهود الصادقة التي بذلها الراحل السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على مدار السنوات الماضية وأن أتقدم مجددا بخالص تعازي بلادي لأسرته ولحكومة وشعب اليابان. كما نود أن نشيد بجهود السيد كورنل فيروتا، المدير العام بالنيابة للوكالة، على مدار الفترة الماضية وأن نتقدم بخالص التهئة إلى السيد رافائيل غروسي على انتخابه لمنصب المدير العام، متطلعين إلى التعاون معه في الاستمرار في النهوض بكافة أنشطة الوكالة.

ترحب مصر باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء اليوم لمشروع القرار A/74/L.10، بشأن التقرير السنوي للوكالة (A/74/287)، والذي شاركت مصر في تقديمه. وتعبّر عن تقديرها لجهود الأمانة العامة للوكالة في إعداد هذا التقرير ولجهود السويد في إعداد وتقديم مشروع هذا القرار.

إن مصر، باعتبارها إحدى الدول المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي طليعة الدول التي اتجهت لتوظيف الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وإنشاء مفاعلات نووية، تولي أهمية بالغة لأنشطة الوكالة في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتعزيز التعاون الدولي والدعم الفني والضمانات والتحقق والأمان والأمن النوويين. وتساهم مصر في دعم جهود الوكالة وأنشطة أمانتها في جميع هذه المجالات، خاصة في الوقت الذي نستعد فيه لبدء تشغيل محطة الضبعة، التي تعد أول محطة وطنية لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية. كما تتطلع مصر إلى استضافة المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن الطاقة النووية في عام ٢٠٢١.

وتطالب مصر مجددا بضرورة مضاعفة الجهود لتوفير التمويل والموارد اللازمة لاضطلاع للوكالة بمهامها على النحو المنشود

للأطراف في المعاهدة. إن تعزيز عمل الوكالة في المجالات التي ذكرتها هو أيضا جزء من أغراض المعاهدة في المساعدة على صون السلام وتعزيز التنمية في زمننا المفعم بالتغيرات. وتأمل الصين أن تركز الوكالة على القيام بعمل فعال في المجالات التالية. المجال الأول هو الترويج القوي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. استجابة للتطوير العالمي للطاقة النووية واحتياجات الدول الأعضاء، ينبغي للوكالة زيادة مدخلاتها من الموارد، ومواصلة تقديم دعم قوي للدول الأعضاء في تطوير واستخدام الطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية على نطاق أوسع. كما ينبغي لها أن تزيد مساعدتها التقنية والمالية للبلدان النامية وأن تعزز بنشاط التعاون الدولي ذي الصلة حتى يتسنى للجميع تقاسم فوائد الطاقة النووية.

والمجال الثاني هو تعزيز نظام ضمانات الوكالة. بناءً على مبادئ الموضوعية والحياد، ينبغي للوكالة مواصلة تعزيز التطبيق العالمي للضمانات وتعزيز فعالية وكفاءة اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولها الإضافيين وتحقيق أهداف الضمانات من خلال الاستخدام الجيد لموارد الدول الأعضاء. إننا نحث أمانة الوكالة على مواصلة اتصالاتها مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بنهج الضمانات على صعيد الدولة.

المجال الثالث هو تعزيز تطوير الطاقة النووية على نحو سليم وآمن. ينبغي أن تواصل الوكالة بنشاط إعداد معايير السلامة النووية وإرشادات الأمن النووي، وتعزيز خدمات استعراض الأقران، ومساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات وتبادل الخبرات من أجل بناء نظام عالمي للسلامة والأمن النوويين يستند إلى معايير عالية.

المجال الرابع هو تسهيل التسوية السياسية والدبلوماسية للقضايا النووية الساخنة. تشيد الصين بالوكالة لما تبذله من جهود في تيسير تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتأييدها في مواصلة الوفاء بولايتها المتمثلة في الرصد والتحقق بموضوعية

وختاماً، تتطلع مصر إلى تنفيذ الوكالة للولاية الممنوحة لها وفقاً لقرار تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط بما يسمح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، واتخاذ الخطوات التنفيذية ذات الصلة، خاصة في ضوء التطور الهام المتمثل في عقد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية. السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بقيام المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيروتا بعرض التقرير عن عمل الوكالة (انظر A/74/287) ويتقدم بتعازيه في وفاة المدير العام أمانو.

خلال العام الماضي، وعملاً بالولاية المنوطة بها بموجب النظام الأساسي، قامت الوكالة بالكثير من العمل لتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وتطبيقها على نطاق أعم، ولتعزيز الأمن والسلامة النوويين في العالم وحماية نظام عدم الانتشار النووي. إن عمل الوكالة ذا الصلة يدعم تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويدعم صون السلم والأمن الدوليين، ونحن نشيد بها على هذه الجهود. إن التطوير المطرد للطاقة النووية العالمية اليوم والتطبيق الأوسع للتكنولوجيا النووية يؤديان دوراً متزايد الأهمية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضمان أمن الطاقة، والتصدي لتغير المناخ. في الوقت نفسه، يمر وضع الأمن الدولي بتغيرات كبيرة ومعقدة. تتزايد تحديات عدم الانتشار النووي والأمن النووي، ولا يمكن تجاهل التهديد الذي يمثله الإرهاب النووي. في هذا السياق، لا يزال يتعين على الوكالة أن تقوم بالكثير.

سيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمر الاستعراضي العاشر

المستدامة السبعة عشر الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يمكن للعلوم والتكنولوجيا النووية أن تساهم في تحقيق هذه الغاية في مجالات الطاقة والرعاية الصحية والغذاء والمياه وحماية البيئة، من بين أمور أخرى.

وترحب الأرجنتين بتعيين مجلس المحافظين للسفير رافائيل غروسسي مديراً عاماً لهذه الوكالة المرموقة والموقرة، وتشكر الدول الأعضاء فيها، ولا سيما دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على دعمها الكبير خلال عملية التعيين. إن تعيين السفير غروسسي هو تقدير لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولإسهامها في السلم والأمن الدوليين باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما أن هذا التعيين هو تقدير للأرجنتين بوصفها دولة ذات تاريخ طويل في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولديها برنامج نووي قوي وسياسة تصدير هامة ودبلوماسية نشطة في المنطقة، مما أتاح للأرجنتين تعزيز وتوسيع تطوير قطاعها النووي من أجل الاستخدامات السلمية. تقوم الوكالة بدور رئيسي في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، والتي التزم بلدنا بها دائماً، ونحن على يقين بأن المدير العام الجديد سيقدم مساهمة حاسمة في إدارة شؤون الوكالة في المستقبل.

تؤدي الطاقة النووية دوراً حاسماً في تحقيق مستقبل الاستدامة واستدامة الطاقة. وفي هذا الصدد، يجب أن ينظر المجتمع الدولي في عمل الوكالة وقيّمه. وتأمل الأرجنتين من خلال مشاريعها المختلفة للكهرباء النووية أن تكون طرفاً فاعلاً مهماً في هذه العملية.

وبفضل مكانة قطاعنا النووي البارزة على الصعيد الدولي، فإنه يعلق أهمية بالغة على تنفيذ نظام الضمانات الدولية. إن فعالية نظام التحقق التابع للوكالة فيما يتعلق بالأنشطة النووية أمر أساسي لمنع الانتشار النووي. وهو يشكل بلا شك الدعامة

وحياد، وكذلك من خلال الدور الذي تؤديه في الضمانات ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، استناداً إلى حل سياسي تتوصل إليه الأطراف المعنية، وبالتالي الإسهام كما ينبغي في تحقيق نزع السلاح النووي والسلم والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

من خلال اتباع نهج معقول ومنسق ومتوازن تجاه الأمن النووي والالتزام بمبدأ السلامة أولاً، تعمل الصين بنشاط على تشجيع التطوير الآمن والفعال للطاقة النووية. لقد شجعنا بقوة التطبيق الأوسع نطاقاً للتكنولوجيا النووية من خلال المشاركة الفعالة في التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونحن ملتزمون ببذل ما في وسعنا لمساعدة البلدان الأخرى الناشئة في مجال الطاقة النووية.

كما أننا ندعم الوكالة بثبات في الوفاء بولايتها الخاصة بالضمانات والحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار. والصين على استعداد لتكثيف تعاونها الشامل مع الوكالة وزيادة الإسهام في قضية الأمن والتطوير الدوليين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
أود أولاً أن أعرب عن امتناني للعرض الشامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287) وأن أشكر وفد السويد لتيسيره مشروع القرار A/74/L.10، والذي من خلاله ستعتمد الجمعية العامة التقرير. وتكرر جمهورية الأرجنتين الإعراب عن حزنها لوفاة المدير العام يوكيا أمانو، والذي قاد الوكالة باقتدار لمدة ١٠ سنوات.

تود الأرجنتين أن تسلط الضوء على الدور الرائد الذي تؤديه الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية الخالصة للطاقة النووية وفي إدارة نظام الضمانات وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفقاً لولايتها المتمثلة في تعزيز مبادرة تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية، فإن الوكالة مطالبة أيضاً بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية

وتود جمهورية الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها ودعمها لعمل الوكالة فيما يتعلق بالأمن النووي. وفي هذا الصدد أكد بلدنا مرارا وتكرارا الدور المحوري للوكالة في تنسيق وتعزيز هيكل الأمن النووي، مع حثها على القيام بدور أكثر نشاطا في هذا المجال. وفي هذا السياق، يشارك بلدنا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للأمن النووي، المقرر عقده في شهر شباط/فبراير ٢٠٢٠، وكنتيحة له نأمل أن نرى إعلانا وزاريا يوجه أعمال الوكالة في هذا المجال.

وتشارك الأرجنتين بنشاط في استعراض تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وهي إحدى الرئيسين المشاركين لاجتماع الخبراء القانونيين والتقنيين المقرر عقده في عام ٢٠١٩. أخيراً، نود التأكيد على أن عناصر الأمن النووي تخضع للسلطة السيادية لكل دولة، وضرورة أن يتوافق التقدم والتطورات لمواجهة التهديدات الإرهابية مع الخطر الحقيقي الذي يواجهه كل بلد. وعلى هذا الأساس فإننا نعيد التأكيد على الحاجة إلى تنسيق التدابير الملزمة وغير الملزمة لكي تمضي قدماً بسلاسة وبصفة تدريجية ومستدامة.

وتدرك الأرجنتين أن التعاون الدولي ضروري لنشر فوائد الطاقة النووية وتطبيقها السلمية وهو أداة رئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية لمنفعة للناس.

وتشارك جمهورية الأرجنتين بنشاط وتتطلع إلى أن تصبح مركز تنسيق للأنشطة التدريبية في المنطقة. ويستضيف بلدنا بشكل متكرر أنشطة التدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف نستمر في العمل والإسهام بالموارد في برنامج الوكالة للتعاون التقني الذي نقدم له خبراتنا ومرافق التدريب وبناء القدرات التي استفاد منها بالفعل التقنيون والمهنيون من منطقتنا وأجزاء أخرى من العالم. وفي هذا الصدد

الأساسية التي عمل المجتمع الدولي بشأنها لعقود لمنع إساءة استخدام المواد والتكنولوجيا النووية.

وفي هذا الصدد فإننا نعيد التأكيد على أهمية أنشطة تنفيذ الضمانات الفعالة والفعالية والسليمة تقنياً بما يكفل طابعها غير التمييزي. بالإضافة إلى ذلك، تود جمهورية الأرجنتين أن تؤكد من جديد الحاجة إلى تطبيق نظام الضمانات وما يكفله في مناخ من التعاون والحوار.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان ملاحظة أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ الاتفاق الرباعي الذي أبرمته الأرجنتين مع جمهورية البرازيل الاتحادية الشقيقة والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي حددت منذ عام ١٩٩١ ونظمت أنشطة التعاون لتطبيق الضمانات النووية.

وتبرز الأرجنتين مرة أخرى الدور البناء وأهمية الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها في تطبيق الضمانات وبناء الثقة مع جمهورية البرازيل الاتحادية.

ويظل التزام الأرجنتين بأعلى معايير السلامة النووية يمثل أحد أركان سياستنا النووية. وتعتبر المؤسسة الأرجنتينية لتنظيم الطاقة النووية، المؤسسة التقنية والتنظيمية المستقلة التي يخول لها القانون مهمة مراقبة هذه الأنشطة بما في ذلك التفتيش المناسب لعمليات تشييد مفاعلات نووية. وأكدت الأرجنتين أن محطاتها النووية الجديدة للطاقة سيتم تصميمها وتحديد موقعها وبنائها بما يتماشى مع مبادئ إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، وقد قدم بلدنا بالفعل تقريره الوطني للاجتماع الاستعراضي الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي الذي سيعقد العام المقبل. ويواصل قطاعنا النووي العمل من أجل الاجتماع الاستعراضي السابع للاتفاقية المشتركة بشأن أمان إدارة الوقود المستنفذ وأمان إدارة النفايات المشعة، المقرر عقده في عام ٢٠٢١.

ثانياً، استضافة دولة الكويت لإحدى البعثات الاستشارية بشأن البنية التحتية التنظيمية للسلامة الإشعاعية إلى جانب استضافتها لإحدى الدورات الإقليمية الست التي تنظمها الوكالة حول أمن المصادر المشعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ثالثاً، التوقيع على اتفاقية الترتيبات العملية لدعم التعاون في مجال رصد وحماية البيئة البحرية من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية.

رابعاً، التوقيع على اتفاقية لتعيين مركز أبحاث البيئة وعلوم الحياة التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية كمركز متعاون مع الوكالة في مجال استخدام التقنيات النووية.

وتدين دولة الكويت بشدة القيام أي تجارب نووية تسهم في تقويض السلامة البشرية. كما تدين أي استفزاز أو تصرف من شأنه أن يضر بالسلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، فإنها تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وترحب بخطوات الحوار التي أُتخذت مؤخراً، متطلعين إلى أن تؤدي هذه المبادرات إلى تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

تتابع دولة الكويت التقارير الدورية الصادرة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) المعني ببرنامج إيران النووي. وتؤكد هنا على أهمية استمرار إيران في الإيفاء بالتزاماتها النووية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، مؤكدين على حق جميع الدول في إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو إيران إلى استمرار تعاونها مع الوكالة بشفافية تامة، كما نتطلع إلى مصادقتها على البروتوكول الإضافي وتنفيذه.

تشدد دولة الكويت على تمسكها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط،

فإننا نسلط الضوء على تعيين لجنتنا الوطنية للطاقة الذرية كمركز متعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة الصباح (الكويت): يصادف هذا العام مرور خمسة وخمسين عاماً على انضمام دولة الكويت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث تستمر دولة الكويت في حرصها على التعاون الوثيق مع الإدارات المختلفة في الوكالة بهدف الاستفادة من برامج الوكالة ولبناء المؤسسات والقدرات الوطنية المطلوبة لتنفيذ مشاريع حيوية وإمائية واقتصادية، وتتطلع على الدوام لتعزيز ذلك التعاون نحو ما يحقق أهدافها المرجوة.

وفي هذا الصدد، نود أن نقدم التهئة للسيد رافائيل غروسو بمناسبة فوزه بمنصب المدير العام للوكالة متمنين له التوفيق والنجاح في مهمته الجديدة، كما يتوجب علينا أن نستذكر هنا دور الراحل المدير العام الراحل الراحل السيد يوكيا أمانو الذي لم يتوان عن أداء ولايته على أكمل وجه.

تتزامن الذكرى الخامسة والخمسين لانضمامنا للوكالة مع فوز الكويت وللمرة الخامسة بعضوية مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، تلك العضوية التي تؤكد من جديد ثقة المجتمع الدولي في سياسة دولة الكويت المتزنة وتقديراً لدورها ومشاركتها الفعالة في مختلف أنشطة الوكالة منذ العام ١٩٦٤، متعهدين بمواصلة المشاركة الفعالة في أعمال المجلس وتعزيز العمل الفني والمهني بغية الوصول إلى تطلعات الدول الأعضاء وخاصة فيما يتعلق بالترويج للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع، ومن منطلق تعزيز التعاون بين دولة الكويت والوكالة، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على بعض أوجه هذا التعاون.

أولاً، تعيين مركز الكويت لمكافحة السرطان كأول مركز إقليمي لموارد اتفاقية التعاون بين الدول العربية في آسيا للبحث والتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية.

بالاستخدامات السلمية“ وغيرها من المشاريع التعاونية الجارية بالاشتراك مع الجامعات ومعاهد البحوث والشركات المحلية.

ومن أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من الضروري أن نعزز ضمانات الوكالة التي تشكل أهم أدواتنا لضمان عدم الانتشار النووي. وتدعم اليابان أعمال الوكالة بغية جعلها أكثر فعالية وكفاءة. ونعلق أهمية خاصة على تحقيق عملية اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحقه به، وذلك بهدف تعزيز النظام الدولي الحالي لعدم الانتشار. وكذلك تدعم اليابان الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز إطار الأمن النووي الدولي وستعمل على ضمان نجاح المؤتمر الدولي للأمن النووي في عام ٢٠٢٠.

إننا نتخذ جميع التدابير الممكنة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب النووي، في إطار التحضير للمناسبات العامة الرئيسية المقبلة، بما في ذلك الدورة الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠٢٠ في طوكيو. وتقدر اليابان، في ذلك الصدد، الدعم الذي تلقته من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتمارين المحاكاة التي أجريت في طوكيو في الشهر الماضي.

أود الآن أن أعتنم هذه الفرصة لتناول بعض المسائل الأكثر إلحاحا التي تواجه النظام الدولي لعدم الانتشار حاليا. تأسف اليابان أسفا شديدا لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكرر للقذائف التسيارية في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى أن تتخذ خطوات ملموسة لتحقيق التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لجميع أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، علاوة على قذائفها التسيارية بكل فئات مداها وبرامجها ومرافقها ذات الصلة. ونحثها على الامتثال التام لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تدعو اليابان جميع الدول إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لما لذلك من إسهام في استقرار المنطقة وحفظ الأمن والسلم الدوليين. ونؤكد، من هذا المنطلق، على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما وإنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في المعاهدة، وإخضاع كافة منشآتها إلى نظام الوكالة للضمانات الشاملة.

وفي الختام، نحدد التزام دولة الكويت باستمرار دعمها للوكالة وما تقوم به من مساهمات فعالة من خلال بناء القدرات بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتعزيز منظومة الأمن والأمان النووي بما يحقق السلام والاستقرار للعالم كافة.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن

أعرب عن عميق احترامنا وتقديرنا للسيد كورنل فيروتا، المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أدت قيادته المتميزة وقدراته البارزة إلى سير أعمال الوكالة بسلاسة في الأوقات العصيبة التي أعقبت الوفاة المفاجئة للمدير العام يوكيا أمانو. وفيما يتعلق بوفاة المدير العام أمانو، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري إزاء عبارات العزاء والمواساة التي تضمنتها بيانات الدول الأعضاء اليوم. وترحب اليابان بتعيين السفير رافائيل غروسو مديرا عاما جديدا للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسنقدم له المساعدة الكاملة في مساعيه وسنواصل العمل على تعزيز عمل الوكالة بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى.

لقد ركزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجه خاص خلال الأعوام الأخيرة على زيادة جهودها الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية تحت الشعار الذي تبناه المدير العام أمانو ”تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية“. وتلك المبادرة تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدولية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذا، فإن اليابان ستواصل دعم الوكالة تحت قيادة المدير العام غروسو بالمساهمة بالموارد التقنية والمالية والبشرية في ”المبادرة المتعلقة

على الدور النشط الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأمان النووي، بما في ذلك من خلال بعثات استعراض الأقران التي توفر معلومات مفيدة للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها الرامية إلى تنفيذ المبادئ والمتطلبات والتوصيات الأساسية لضمان الأمان النووي. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعاون بشكل وثيق مع الوكالة في تطبيق أعلى معايير الأمان من أجل حماية الصحة والتقليل إلى أدنى حد من الأخطار على الأرواح والممتلكات.

وتؤكد جمهورية كوريا أيضا أهمية الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في تنسيق الأنشطة الدولية وتعزيز إطار الأمان النووي. وسيشكل المؤتمر الدولي الثالث للأمن النووي الذي سيعقد في شباط/فبراير ٢٠٢٠ فرصة مناسبة لتجديد الدول الأعضاء التزاماتها بتعزيز النظم الوطنية للأمن النووي والتعاون الدولي.

وتمثل الذكرى السنوية الخمسون لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠ معلما هاما. ويسرت ضمانات الوكالة، طيلة خمسة عقود، التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بتقديم ضمانات موثوقة تؤكد وفاء الدول بالتزاماتها القانونية بعدم إساءة استخدام المرافق النووية أو تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية. وترحب جمهورية كوريا أيضا بالجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية وكفاءة أنشطة التحقق التي تقوم بها. ويعد اتباع نهج الضمانات على مستوى الدولة بالنسبة لكافة الدول في إطار الضمانات المتكاملة وسيلة هامة لتركيز موارد الوكالة بغية تحقيق نتائج ضمانات متسقة في نطاق الاتفاقات القائمة. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشي على الوكالة لما تقوم به من رصد وتحقيق شاملين ومهنيين ومحايدين بشأن تنفيذ إيران التزاماتها المتعلقة ببرامجها النووي. ونرحب أيضا باستعداد الوكالة، وفقا لولايتها، للاضطلاع بدور أساسي في أنشطة التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا تم التوصل إلى اتفاق سياسي بين الدول المعنية.

وتواصل اليابان دعم خطة العمل الشاملة المشتركة بغية تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وضمان الاستقرار في الشرق الأوسط. ويساورنا قلق عميق، في ذلك الصدد، إزاء التدابير التي اتخذتها إيران لتجاوز الحدود المنصوص عليها في خطة العمل ونحثها على العودة إلى التزاماتها وعلى تنفيذ خطة العمل والامتناع عن اتخاذ أي تدابير إضافية يمكن أن تقوضها. إن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما في التحقق من تنفيذ الخطة ورصده، وستقف اليابان معها وتدعم جهودها في القيام بأنشطة التحقق والرصد بصورة محايدة ومهنية.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد، بالنيابة عن حكومة بلدي، على التزام اليابان الراسخ بمواصلة تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بنظام عدم الانتشار النووي. وسيعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة خلال العام المقبل هنا في نيويورك. وهو حدث غاية في الأهمية سيقدم المبادئ التوجيهية لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولن تدخر اليابان وسعا لضمان خروجه بنتائج ناجحة.

السيد بيك يونغ جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
تعرب حكومة جمهورية كوريا عن خالص تعازيها في وفاة المدير العام يوكيا أمانو. إن تفانيه وإنجازته سيظلان في قلوب جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم.

لا تزال جمهورية كوريا مؤيدا قويا لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسريع وزيادة إسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. ونرحب بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287)، الذي يبين كيف يسهم عمل الوكالة في جهود الأمم المتحدة بتوفير حلول للتحديات العالمية الرئيسية التي تواجه البشرية.

ويجب أن يكون الاستخدام السلمي للطاقة النووية مأمونا وآمنا ومستداما. ولذلك، فإن جمهورية كوريا تعلق أهمية كبيرة

الأسلحة النووية من أجل مواصلة الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي. ويدرك وفد بلدي فوائد التكنولوجيا النووية لشعوب العالم، ليس في توليد الطاقة النووية فحسب، بل وفي مجالات مختلفة أيضا مثل الصحة والزراعة والأمن الغذائي والبيئة ضمن أمور أخرى. ولهذا السبب، فإن السلفادور مقتنعة بأنه من الممكن تحقيق نتائج ممتازة تعزز التنمية العلمية لصالح شعوبنا، وذلك من خلال تضافر الجهود وإقامة التعاون وتطوير أوجه التآزر بين البلدان من أجل الاستخدام السليم والسلمي للتكنولوجيا النووية.

وتود السلفادور أن تسلط الضوء على الدور الهام الذي يؤديه برنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان ولا سيما من خلال مساعده للبلدان على تقييم قدراتها في مجال مكافحة السرطان. ونأمل أن نتمكن من العمل معا بشكل أوثق في المستقبل بهدف تحسين كفاءة خدمات الطب الإشعاعي كجزء من إطار شامل لمكافحة السرطان يدعم تدريب المهنيين الصحيين ويعزز مبادرات مكافحة السرطان. ونود أيضا أن نشكر الوكالة على الجهود التي بذلها فريق بعثتها في بلدي في عام ٢٠١٨ لاستعراض هياكلنا الأساسية التنظيمية للسلامة من الإشعاع، وتزويدنا بالمشورة والدعم في جهودنا الرامية إلى تحسين إطارنا التنظيمي الوطني للسلامة من الإشعاع. ولذلك، نود أن نؤكد من جديد ضرورة تعاون البلدان مع الوكالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية، وزيادة التغطية الصحية والإنتاج والإمدادات الغذائية على نحو أكثر فعالية لمنع وتقليل الآثار السلبية لتغير المناخ، وتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية، ضمن أمور أخرى تحظى بأولوية عالية وتؤدي دورا هاما في تحقيق تنمية بشرية حقيقية.

وتقدر السلفادور الدعم المستمر والقيّم للوكالة في تنفيذ استخدامات الطاقة الذرية في التكنولوجيا والعلوم وتعزيزها، وهو ما مكن بلدنا من إحراز تقدم ملموس في استخدامات الطاقة

وتحيط جمهورية كوريا علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٨، وتؤكد من جديد دعمها الثابت للوكالة وولايتها ويسرها أن تنضم إلى المقدمين الآخرين لمشروع القرار A/74/L.10 بشأن التقرير.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):

أود في البداية أن أشكر السيد كورنل فيروتا، المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه التقرير (انظر A/74/287) عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال سنة ٢٠١٨.

وقد انبثق مشروع القرار A/74/L.10 المتعلق بتقرير الوكالة الذي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده كل عام من اتفاق أبرم بين الأمم المتحدة والوكالة سنة ١٩٥٧. ويؤكد مشروع القرار من جديد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في تشجيع تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي الحفاظ على نظام للتحقق والأمن النوويين. ويرى وفد بلدي هذا الاجتماع بمثابة فرصة لإبلاغ الجمعية العامة بالعمل الذي أنجزته الوكالة خلال سنة ٢٠١٨ وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للالتزام بعمل الوكالة المتواصل ودعمه. ونرحب بالقرارات التي اتخذت في الفترة ما بين ١٦ و ٢٠ أيلول/سبتمبر خلال المؤتمر العام للوكالة في دورته الثالثة والستين. وفي هذا السياق، يقر بلدي بالحق السيادي في استغلال التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية حصرا، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل بوصفه الوسيلة الوحيدة لضمان السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

وينبغي لكافة البلدان أن تواصل تشجيع الاقتصار على الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين ومنع انتشار

جميع أنحاء العالم. لقد كان المدير العام أمانو قائداً ذا رؤية ودبلوماسية محنكاً. وقد ساهمت حكمته ورحابة صدره والتزامه الثابت بتعددية الأطراف في الحفاظ على الاستقرار في النظام النووي المعاصر. وإنما ممتنون بشكل خاص لموقفه الشخصي الثابت بشأن تنفيذ ضمانات الوكالة في أوكرانيا، الذي أثبت أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منبر لن يُستخدم أبداً لإضفاء الشرعية على احتلال روسيا لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

وفي الوقت نفسه، ترحب أوكرانيا بالقرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة بتعيين رافائيل غروسي مديراً عاماً جديداً للوكالة. ونعتقد أن هذه الوظيفة الهامة سوف تستفيد من قدرته على التفهم وطاقته. ونود أيضاً أن نثني على المدير العام بالنيابة كورنل فيروتا على الإدارة الممتازة والكفاءة والقيادة التي أظهرها خلال الفترة الانتقالية.

تقر أوكرانيا بالدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة في نظام عدم الانتشار النووي. ونؤكد دعماً للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة بهدف تعزيز فعالية وكفاءة نظام الضمانات ونرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لمنع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية.

إننا نواجه الآن السنة السادسة من العدوان الروسي ضد أوكرانيا، الذي قوض بدرجة كبيرة الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الغزو والاحتلال الروسي لأجزاء من أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، قد أدى إلى تحويل سريع لشبه الجزيرة إلى قاعدة عسكرية ضخمة، مما يهدد الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأسود بأكملها وخارجها. وعلى الرغم من استمرار العدوان العسكري من جانب دولة حائزة للأسلحة النووية، لا تزال أوكرانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة عامة وبتفاهات الضمانات الشاملة

الذرية لهذه الأغراض. وهو مجال يمكننا من الاعتراف بقيمتها المضافة الهامة بوصفها وكالة. ولذلك نأمل أن نواصل تعميق علاقات التعاون الثنائي معها. ووضعتنا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا الإطار البرنامجي لبلدنا للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ والذي يمكن من مواصلة تعاون الوكالة مع أولويات حكومة السلفادور ضمن الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز العلاقات التعاونية بينهما. وعلاوة على ذلك، ومن أجل الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأمن المادي النووي الفعال وكفالة التنفيذ الفعال للضوابط الدولية، يسر بلدي أن يعلن انضمامه إلى قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع، التي أكدت أهميتها في الكشف عن الحوادث ومنع وقوعها عندما يتعلق الأمر بالاتجار غير المشروع بالطاقة النووية أو استخدامها الخبيث، وهي بذلك تدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتكفله.

ورحبت السلفادور بتعيين مجلس محافظي الوكالة مؤخراً للسيد رافائيل غروسي بصفته المدير العام المقبل للوكالة والذي ستمتد ولايته لأربع سنوات ابتداء من ٣ كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى له كل النجاح خلال فترة ولايته. ويسرنا أنه سيكون أول مدير عام للوكالة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويود وفد بلدي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره وشكره للسيد كورنل فيروتا على تفانيه وعمله المتميز خلال توليه منصب المدير العام للوكالة بالنيابة. وأخيراً، نود أن نؤكد التزامنا الثابت بمواصلة العمل يدا بيد مع الوكالة، ونحث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لأنشطة الوكالة.

السيد ليستشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكّل هذا العام نقطة تحول في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بذكرى المدير العام يوكيا أمانو على حكمته ومهارته في إدارة الوكالة وعلى جهوده في الدعوة إلى تعزيز الأمان النووي والإشعاعي والأمن النووي في

(A/74/L.10)، الذي عرضه وفد السويد، وتبلغ الجمعية العامة بعزمها على المشاركة في تقديمه.

السيد كويا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير السنوي الشامل للوكالة لعام ٢٠١٨ (A/74/287)، وعلى بيانه الذي يتضمن معلومات إضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة في عام ٢٠١٩. وتحيط إندونيسيا علماً بالتطورات والأنشطة الهامة التي اضطلعت بها الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وباسم حكومة جمهورية إندونيسيا، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لوفاة المدير العام، يوكيا أمانو، في تموز/يوليه. وسيبقى إخلاصه المثير للإعجاب وتفانيه المثالي لتسخير الذرة من أجل السلام والتنمية حياً دائماً في ذاكرة إندونيسيا.

كما نهنئ السفير رافائيل ماريانو غروسي من الأرجنتين على تعيينه في منصب المدير العام للوكالة. ونؤكد له تعاوننا المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت قيادته، التي نأمل منها أن تعزز عمل الوكالة في تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية من أجل التنمية والازدهار.

وترحب إندونيسيا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة من أجل تقديم ما يلزم من دعم إلى الدول الأعضاء. ونشجع أمانة الوكالة على متابعة برنامج عملها بطريقة متوازنة من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء ولضمان أن ييسر برنامج عملها تعميم فوائد العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تعتقد إندونيسيا أن جهود الأمن النووي يجب أن تتواصل بطريقة شاملة. ويجب ألا تعوق تدابير تعزيز الأمن النووي التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية ولا أن تقوض الأولويات المقررة لبرنامج التعاون التقني للوكالة.

ونقرّ بعمل الوكالة المستمر في مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز أمنها النووي ونؤيده. وتقدر إندونيسيا

على وجه الخصوص. يجب أن يفهم المعتدي بوضوح أن أيّاً من المنظمات الدولية، حيث يسود حكم القانون، لن تُستخدم بصفاءة أبداً للاعتراف بأي تغيير في مركز شبه جزيرة القرم.

ونقر بالتقدم الكبير المحرز في النهج العام لتنفيذ الضمانات الذي تحول من نظام يركّز على التحقق من المواد النووية المعلنة واستخلاص الاستنتاجات المتعلقة بالضمانات إلى نهج يُقيّم الاتساق بين جميع المعلومات المتعلقة بالبرنامج النووي لدولة ما ويخلص إلى استنتاجات بشأن الضمانات للدولة ككل. ونؤيد تماماً استقلال الوكالة في هذا الصدد. إن أوكرانيا واضحة في موقفها المتمثل في أنه ينبغي أن تظل الوكالة هي السلطة الوحيدة لاستخلاص الاستنتاجات ذات الصلة، والتي ينبغي أن تستند إلى المعلومات التي أُجمعت من مجموعة واسعة من المصادر، وتمت معالجتها وتقييمها باستخدام بيانات موثوقة من الناحية التقنية لا غير.

ونرحّب بحقيقة أن التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٨ (A/74/287) يتوافق تماماً مع قواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقات الضمانات ذات الصلة.

لا توجد حتى الآن أي وثيقة من وثائق الوكالة تعترف بالاحتلال الروسي للقرم بأي شكل من الأشكال. لقد كان موقف الوكالة واضحاً في العديد من المناسبات، وهذه الجلسة ليست استثناء. ولا تزال الوكالة تطبّق الضمانات في أوكرانيا وفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة الخاص بأوكرانيا والبروتوكول الإضافي الملحق به. وبالتالي، فإن جميع المرافق والمواد النووية في القرم تظلّ مشمولة بتلك الصكوك، على النحو المبين بوضوح في التقرير السنوي، الذي نخطط علماً به اليوم، وكذلك في جميع التقارير السابقة الصادرة منذ بداية العدوان الروسي على أوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠١٤. وبعد قولي هذا، تعرب أوكرانيا عن تأييدها لمشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مواجهة الطلب على الأرز وفول الصويا، وذلك بإنشاء ثلاثة مجامع للتكنولوجيا الزراعية ومجمع للعلوم التقنية. وتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وفي مجال الصحة، ما فتئت إندونيسيا تتعاون مع الوكالة بشأن علاج السرطان والأدوية المشعة. ومنذ عام ٢٠١٠، أرسلت الوكالة بعثات متكاملة من برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى إندونيسيا لتحسين التشخيص والعلاج للمصابين بالسرطان من خلال التكنولوجيا النووية. كما نجحنا في إنتاج الأدوية المشعة لعلاج آلام العظام، والتخفيف من آلام مرضى السرطان، وتشخيص ورم الخلايا البدائية العصبية وعلاجه، والتي تم توفيرها للمستخدمين النهائيين من خلال تعاون الجهات الوطنية المعنية في الصناعات الصيدلانية. وترى إندونيسيا أنه من المجدي توعية الأجيال الشابة بالعلوم والتكنولوجيا النووية. وقد تعاوننا مع الوكالة في إجراء تقييم ذاتي لبرنامج إدارة المعارف النووية وتنفيذها في بلدنا. ونتطلع إلى الفرص المتاحة لمواصلة تعزيز التعاون مع الوكالة في عام ٢٠٢٠ وما بعده.

وأخيراً، يرى وفد بلدي أن الغرض من المناقشة الجارية اليوم بشأن مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" بصيغته الواردة في الوثيقة A/74/L.10، في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال، هو منح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الفرصة لاستكشاف الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة خلال السنة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن تقديم الدعم لعملها المستمر. ومن بين أمور أخرى، يحيط مشروع القرار علماً بالمقررات والقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثالثة والستين، المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر في فيينا. وتعتقد إندونيسيا أن جميع الدول الأعضاء في الوكالة ستفق، دون استثناء، على أن الوكالة تؤدي دوراً لا غنى عنه في مساعدة الاستخدامات السلمية للعلوم

معدات الكشف المحمولة التي قدمتها الوكالة إلى إندونيسيا، الأمر الذي سيعزز قدرتنا الوطنية على الكشف والاستجابة خلال الأحداث العامة الكبرى التي ستعقد في إندونيسيا. وتلتزم إندونيسيا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأمان النووي، بالحفاظ على مستوى عالٍ من السلامة عن طريق وضع مبادئ الأمان الأساسية موضع التنفيذ في تشغيل مفاعلات الأبحاث لدينا.

وفيما يخص الضمانات النووية، تؤكد إندونيسيا من جديد التزامها بمواصلة تعزيز تطبيق معايير ضمانات الوكالة، من بين أمور أخرى، من خلال شبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ. إن إندونيسيا، بوصفها الرئيس الحالي لذلك المنبر الهام، قد استضافت الذكرى العاشرة لإنشاء ذلك المنبر الهام تشرين الأول/أكتوبر بهدف تعزيز قدرات الضمانات في المنطقة. ونعرب عن تقديرنا للوكالة على تقديم المساعدة التشريعية أثناء عملية تنقيح إندونيسيا لقانونها الخاص بالطاقة النووية.

وتؤيد إندونيسيا أيضاً الوكالة في تعزيز مساهمتها القيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال برنامج التعاون التقني. ونعمل في هذا الصدد بشكل وثيق مع الوكالة، لا باعتبارنا مستفيدين منها فحسب، بل وبوصفنا أيضاً مقدماً للتعاون التقني للأعضاء الآخرين.

لقد وقعت إندونيسيا ترتيباً عملياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمواصلة تعزيز التعاون بين إندونيسيا والوكالة فيما يخص تحسين التعاون التقني بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعييننا بوصفنا مركزاً متعاوناً لانتخاب السلالات النباتية بالطفرة الوراثية وأصبحنا أحد المساهمين في مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية. ونحن ملتزمون أيضاً بتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات إلى البلدان الأخرى في إطار مشروع بناء القدرات في مجال الطاقة النووية الذي سيبدأ في العام المقبل.

يؤدي تطبيق التكنولوجيا النووية في الزراعة دوراً هاماً بوصفه ابتكاراً لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، ولا سيما في

أن تظل آلية الرصد التابعة للوكالة موضوعية وغير ميسية ومبررة من الناحية التقنية ومفهومة بشكل واضح للدول الأعضاء ومستندة إلى اتفاقات الضمانات المبرمة بين الوكالة والدول. ويشكل اتباع نهج موضوعي ومحيد للتحقق النووي عنصرا أساسيا في الحفاظ على شرعية نظام ضمانات الوكالة ونظام عدم الانتشار النووي في مجموعته. إن النهج المهني والنزيه الذي تتبعه الوكالة لإجراء عمليات التفتيش في إيران هو أساس تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وضمن تحقيق الثقة الدولية في الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي. وتشكل استعادة التوازن المفقود في الاتفاق النووي مهمة نشاطها جميعا.

ويشارك الاتحاد الروسي بنشاط بوصفه جهة مانحة مالية لأنشطة الوكالة، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات للمشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية وصندوق التعاون التقني وصندوق الأمن النووي. وندعم دعما كاملا الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال التعاون التقني وفي تقديم المساعدة الملائمة للبلدان النامية. والاتحاد الروسي على استعداد لتقديم الدعم الشامل للوكالة وجميع البلدان الشريكة في وضع العناصر اللازمة للبنية التحتية للطاقة النووية، بما في ذلك ضوابط السلامة النووية والإشعاعية. وتضطلع الوكالة بدور محوري في تعزيز التعاون الدولي بشأن صندوق الأمن النووي، بوصفها المنظمة الأكثر تمثيلا والأكثر كفاءة من الناحية التقنية في هذا المجال. ونعتقد أنه ينبغي للدول نفسها أن تتحمل المسؤولية عن ضمان استخدام صندوق الأمن النووي داخل أقاليمها الوطنية وتحديد المعايير المثلى لنظمها وآلياتها الوطنية المناظرة.

ونعتقد أنه من المهم ضمان أوسع مشاركة ممكنة للدول في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد وقعت روسيا وصدقت على هاتين الاتفاقيتين الدوليتين، وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى تسريع إجراءاتها الداخلية للانضمام إلى

والتكنولوجيات النووية وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد خسر المجتمع الدولي هذا العام خسارة فادحة بالوفاة المفاجئة للسيد يوكيا أمانو، المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتصعب المبالغة في تقدير مساهمته في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ونعرب عن امتناننا للسيد كورنل فيروتا، المدير العام بالنيابة للوكالة، على قيادته الناجحة والمهنية للوكالة خلال الفترة الانتقالية الصعبة. كما نود أن نهنئ السيد رافائيل غروسي، الممثل الدائم للأرجنتين لدى المنظمات الدولية في فيينا، على انتخابه مديرا عاما للوكالة. ويحدونا الأمل في أن تمكنه خبرته المهنية من أن يصبح شخصية توحد الدول الأعضاء في الوكالة، وأن يكفل استمرار الوكالة في العمل بأكثر قدر ممكن من الكفاءة من أجل تنفيذ الأهداف والمهام المنصوص عليها في نظامها الأساسي. والاتحاد الروسي على استعداد للمساعدة في ذلك بكل الطرق الممكنة.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة دولية فريدة، من حيث تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطويره، وفي رصد امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار. ويكتسي عمل الوكالة أهمية بالغة لتهيئة بيئة مواتية، وتشجيع إنشاء بنية تحتية موثوقة، وضمن استفادة الدول دون عوائق من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وهذا العمل يستحق الدعم الكامل من الأمم المتحدة. ويعتزم الاتحاد الروسي زيادة قدراته في مجال الطاقة النووية والعمل بنشاط على تقديم المساعدة في تطوير هذا القطاع في البلدان الأخرى.

و المصادقية الدولية لنظام ضمانات الوكالة شرط أساسي لصون نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه. وينبغي أن تساعد أي تعديلات في النهج الذي تتبعه للتحقق على زيادة فعاليتها وكفاءتها. وفي الوقت نفسه، عند إجراء تغييرات، من المهم كفاءة

الوكالة تعزيز تطوير الطاقة النووية وتطبيقاتها واستخدامها في الأغراض السلمية بما يعود بالنفع على البشرية، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية مثل الرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، وإدارة الموارد المائية.

وتعلق كوبا بأهمية كبيرة على تطوير التطبيقات النووية، والتعاون التقني للوكالة، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ومن الضروري أن تمنح الوكالة الأولوية لزيادة موارد برنامج التعاون التقني للوكالة ومضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك، على أن تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ محور تركيزها. وفي إطار هذا التعاون التقني، قامت كوبا في أيار/مايو باستضافة الاجتماع العشرين لهيئة التنسيق التقني لاتفاق التعاون الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستتولى رئاسة ذلك الاتفاق الإقليمي الهام للسنتين المقبلتين. وفي هذا الصدد، تعهدنا بالتزام هام بمواصلة العمل على تعزيز علاقات التعاون القائمة، وإيجاد شراكات جديدة، والعمل على تطوير التطبيقات النووية بالوسائل السلمية في المنطقة. وسواصل دعم الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون أي شكل من أشكال التمييز أو الشروط. ولذلك، فإن كوبا ترفض جميع العراقيل والقيود المفروضة على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيات اللازمة للأنشطة النووية السلمية إلى البلدان النامية وتطالب بإلغائها إلغاء فوراً.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي إطار اعتماد المعايير الدولية للأمن النووي، والتي ينبغي أن تكون نتيجة لمفاوضات متعددة الأطراف شفافة وشاملة للجميع بمشاركة جميع الدول. ونكرر التأكيد على أن الإدارة الفعالة للأمن النووي لا تسمح باستبعاد بعض الدول أو مشاركتها بشكل انتقائي.

ومن شأن بدء نفاذ الاتفاقية المعدلة للحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية أن يعزز حماية المرافق والمواد النووية،

هذين الصكين الدوليين البالغين الأهمية. ونشدد على أهمية أن تبدي الدول الأعضاء في الوكالة الاحترام في التعامل معها. ومن المهم الامتناع عن الإدراج المصطنع لمسائل تقع خارج نطاق النظام الأساسي للوكالة في جدول أعمال هيئات صنع القرار التابعة لها وفي أنشطتها بوجه عام.

ويشيد الاتحاد الروسي بعمل الوكالة في الفترة المشمولة بالتقرير، ويعيد تأكيد دعمه الأساسي لمشروع القرار A/74/L.10، بشأن تقرير الوكالة، الذي نشارك في تقديمه. ونحن على ثقة بأن الجهود التي تبذلها الوكالة ستستمر وستزداد للنهوض بالطاقة النووية والتكنولوجيات النووية السلمية في جميع أنحاء العالم، مع القيام في الوقت نفسه بتحسين نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه. وفيما يتعلق ببعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل أوكرانيا، فقد تم الإعراب عن موقفنا الثابت بشأن هذه المسائل في وثيقة الوكالة ذات الصلة، INF/CIRC/876، وليس لدي ما أضيفه.

السيدة سانثيس رودريغيس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نعرب عن امتناننا لعرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287) ومشروع القرار A/74/L.10.

وعلى نحو ما أعربت عنه وفود أخرى، فإننا نشعر بالحزن لوفاة السيد يوكيا أمانو، الذي أدى مهامه بطريقة مثالية في قيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة ١٠ سنوات وحافظ على صداقة وثيقة مع كوبا. ونهنئ السيد رافائيل ماريانو غروسو على انتخابه مديراً عاماً جديداً للوكالة في الاجتماع الأخير لمجلس الإدارة.

تعرب كوبا عن تقديرها ودعمها للعمل الهام الذي تقوم به الوكالة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويعد تنفيذ نظام التحقق من الضمانات التابع للوكالة أمراً لا غنى عنه لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك عن طريق التحقق من الطبيعة السلمية لبرامج الطاقة النووية. كما تكفل

إن بلدي يعترف بالحق السيادي في استخدام التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية حصراً، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما إننا نجد التزامنا بالعمل من أجل نزع السلاح العام الكامل بوصفه الضمان الوحيد لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وقد أصبح ضرورياً بصورة متزايدة، في ظل المناخ الحالي، أن نسعى بصورة جماعية إلى مواصلة تشجيع الاستخدامات السلمية حصراً للعلوم والتكنولوجيا النووية وحماية أجيالنا المقبلة من الفناء جراء استخدام الأسلحة النووية.

ويدرك بلدي فوائد التكنولوجيا النووية لشعوب العالم - ليس في توليد الكهرباء فحسب، بل كذلك في العديد من المجالات، ومن بينها الصحة والزراعة والأمن الغذائي والبيئة والبحوث. ولذلك، فإن غواتيمالا تؤكد على المنفعة المشتركة للتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان النامية، فضلاً عن المشاريع الإقليمية التي تتاح فيها فرصة لاستفادة كلا الطرفين من تبادل المعارف والتقنيات والخبرات والموارد بما لذلك من تأثير إيجابي ومباشر على السكان.

وأنوه إلى أن أكثر استخدام لتكنولوجيا الإشعاع المؤيّن في غواتيمالا هو في ميدان الطب وأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بتوفير الخدمات الصحية الأساسية لسكان غواتيمالا. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لبلدي في ضمان أن يتلقى الناس خدمات آمنة وملائمة بناء على الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية من خلال تدريبات السلامة والحماية من الإشعاع. ونود أن نشدد، في هذا الصدد، على أهمية محتوى الوثيقة المعنونة "دعم نهج متكامل لمكافحة السرطان" ذات الصلة ببرنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان.

فإجراءات مكافحة السرطان ضرورية إذا أردنا أن يكون لدينا دليل استراتيجي لجهودنا المستمرة لوضع نهج موحد داخل الوكالة لمكافحة السرطان ولتلبية التوقعات المتزايدة بأن تكون

وبالتالي تيسير التعاون بين الدول الأطراف لمنع ومكافحة الجرائم التي تنطوي على استخدام المواد المشعة والنووية، والتصديق على الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولا يمكن القضاء على إمكانية وقوع هجوم إرهابي بمواد نووية بتطبيق نهج انتقائي يقتصر على الانتشار الأفقي ويتجاهل الانتشار الرأسي ونزع السلاح. ونكرر التأكيد على أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره يعزز كل منهما الآخر وأن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها التامة بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وإذ نعرب عن تأييدنا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، نشدد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونؤيد عقد مؤتمر لإنشاء هذه المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة لا تؤيد هذه المبادرة. ونرفض قرار حكومة الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جزاءات انفرادية على إيران. فهو أمر غير مبرر ويتعارض مع القانون الدولي وينتهك قواعد التعايش بين الدول، ويمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة على الاستقرار والأمن، بإبعادنا عن هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيدة إسترادا جيرون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):
في البداية، أود أن أشكر السيد كورنل فيروتا، المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطته بشأن التقرير المتعلق بالأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة في عام ٢٠١٨ (انظر A/74/287).

وتتشاطر غواتيمالا الشعور المعرب عنه في تأييد المدير العام الراحل يوكيا أمانو وتنوّه بإرثه في ما أحرز من تقدم خلال عشر سنوات من قيادته الحكيمة، ولا سيما في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا والطاقة النووية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/74/287).

إن للطاقة النووية، في العصر الحديث، دورا أساسيا في تنمية مجتمعاتنا. ولذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان الأعمال الكاملة للحق غير القابل للتصرف لأي دولة في إجراء بحوث تتعلق بالطاقة النووية وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. ويشمل هذا الجهد الاحترام الكامل للحق الأصيل لكل دولة في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي للأغراض السلمية، فضلا عن الحق في المشاركة في أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولهذا الغرض، فإن الدول المتقدمة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة التزاما قانونيا صارما بالتعاون لمواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما في البلدان النامية، وهو التزام يجب الوفاء به.

والإتجاه الخطير في هذا الصدد هو محاولة مجموعة معينة من البلدان احتكار العلوم والمعرفة والتكنولوجيا النووية، وكذلك البحث والتطوير في هذا المجال. هذا أمر خطير للغاية. يجب أن تكون جميع البلدان النامية متيقظة بشأن العواقب السلبية لهذا الإتجاه وأن تكون متحدة وحازمة في مقاومته.

القيود ذات الصلة المفروضة على البلدان النامية تعيق بشكل خطير الأعمال الكاملة والفعال لحقها الأصيل في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهذه القيود في كل الأحوال غير مبررة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الساري. لذلك يجب وقف فرضها.

بالإشارة إلى الولاية الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مساعدة الدول الأعضاء في إجراء بحوث الطاقة النووية والتطبيق العملي لها في الأغراض السلمية، يجب ضمان بقاء

الرعاية في مجال الأورام في تناول شعوبنا. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي التأكيد على الأهمية البالغة لأن توحد البلدان جهودها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان توجيه استخدام الطاقة النووية نحو تحسين التغطية الصحية ونوعيتها وضمان إنتاج الأغذية وإمداداتها ومنع الآثار السلبية لتغير المناخ والحد منها بصورة فعالة، فضلا عن توفير رعاية أفضل في أعقاب الكوارث الطبيعية ومعالجة الجوانب الأخرى ذات الأولوية العالية من أجل الإسهام في تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

وتحدد غواتيمالا التزامها باحترام أنظمة نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، وتشيد بالدور الحاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة من خلال نظام الضمانات. ويشجع بلدي بهمة تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار والامتثال لأحكامها. ونؤكد من جديد أن جميع الدول الأطراف قد التزمت بأن تبرهن بوضوح على امتثالها لنص وروح المعاهدة. ونحث جميع الدول الأطراف على ضمان أن يكون الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة مصحوبا بتقديم ملموس.

إننا مقتنعون بأن الضمان الفعال الوحيد لأن لا تجد البشرية نفسها في خطر مرة أخرى يتمثل في الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها. ولذلك، وقعت غواتيمالا معاهدة حظر الأسلحة النووية وتدعو إلى التعجيل بدخولها حيز النفاذ من أجل إيجاد عالم أكثر سلما وأمنا للجميع.

أخيرا، نكرر الإعراب عن تأييدنا لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز رؤيتها لتسخير الذرة من أجل السلام والتنمية، ونعيد تأكيد التزامنا بمواصلة العمل ودعم أنشطة الوكالة. وكذلك، نغتتم هذه الفرصة لعرب عن تهانينا للسفير رافائيل ماريانو غروسسي على تعيينه مديرا عاما جديدا للوكالة ونتمنى له كل النجاح على رأس الوكالة.

ولكن من حيث الممارسة العملية فإن انسحاب الولايات المتحدة من الخطة وفرض الجزاءات، للأسف، جعلها هذه الخطة غير فعالة على الإطلاق فيما يتعلق بالفوائد العائدة على إيران، وهو ما يعرض الخطة للخطر، حيث لا يمكن أن يبقى أي اتفاق في حالة وجود خلل شديد في الفوائد التي تجنيها الأطراف.

لقد كانت سياسة الولايات المتحدة هذه خرقاً مادياً للالتزامات بموجب خطة العمل وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). بالإضافة إلى ذلك، تواصل الولايات المتحدة انتهاكها المنهجي للالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من خلال إجبار دول أخرى بوقاحة على انتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو مواجهة العقاب. إن هذا السلوك غير المسؤول من قبل عضو دائم في مجلس الأمن لم يسبق له مثيل في تاريخ المجلس.

ومع ذلك، ففي غضون عام من انسحاب الولايات المتحدة كان رد فعل إيران الوحيد هو إعطاء المزيد من الفرص للمشاركين المتبقين في الخطة، بناء على طلبهم، للتعويض عن عواقب انسحاب الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تسفر النوايا الحسنة وضبط النفس الأقصى من جانب إيران عن أية نتائج ملموسة.

لقد دفعت إيران حتى الآن ثمناً باهظاً للحرب الاقتصادية الشاملة من الولايات المتحدة وما تُسمى سياسة الضغط القصوى، وقامت بأكثر من دورها العادل بكثير للحفاظ على خطة العمل. لذلك لم يعد بوسع إيران وحدها أن تتحمل، ولن تتحمل، كل عبء الحفاظ على خطة العمل.

بالتالي، ومن أجل تحقيق التوازن في خطة العمل، قررت إيران الحد من الامتثال للالتزامات، بما يتفق تماماً مع الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من خطة العمل، والتي تنص على أنه في حالة إعادة تطبيق الجزاءات أو إعادة فرضها يكون لإيران الحق في التوقف كلياً أو جزئياً عن الامتثال للالتزامات بموجب خطة العمل. هذا

برنامج التعاون التقني للوكالة ثابتاً ومستداماً من خلال موارد مالية وبشرية كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.

وفيما يتعلق بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الامتثال للالتزامات الضمانات، نشدد على أنه من الضروري لدى القيام بهذه المهام أن يتم تجنب المعايير المزدوجة والتسييس والنهج الانتقائي. باختصار، يجب أن تكون جميع مهام الوكالة ذات الصلة سليمة قانوناً وحكيمة سياسياً ومهنية من الناحية المنهجية وحيادية ومستقلة ومراعية بصرامة لمبدأ السرية.

في وقت لا تفوت فيه بعض البلدان أية فرصة لإساءة الاستخدام وبشكل منهجي للمؤسسات مثل مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل خدمة مصالحها الوطنية، فإن الالتزام الصارم بالمبادئ المذكورة سلفاً هو وحده ما يمكن أن يمنع تآكل مصداقية منظمة مهمة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً وتكراراً، تخضع إيران لأقوى نظام للتحقق النووي وتجري جميع أنشطتها النووية تحت إشراف الوكالة. وستواصل إيران العمل بما يتفق تماماً مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الخاص بها وستظل ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة طالما يفي جميع المشاركين الآخرين أيضاً بكل التزاماتهم ذات الصلة بشكل كامل وفي الوقت المناسب.

لقد وضعت خطة العمل بعض القيود المحددة زمنياً على برنامج إيران النووي مقابل رفع الجزاءات وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية مع إيران. وفقاً لذلك، يجب على المشاركين في الخطة دعم تنفيذها والامتناع عن أي عمل يقوضها، بما في ذلك أية سياسة تؤثر بشكل مباشر وسليبي على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران.

وفيما يتعلق بالحوادث المتعلقة بمفتشة تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي لي أن أوضح أنه خلال إجراءات الفحص الروتينية عند دخول مفتشي الوكالة إلى منشأة نووية إيرانية اكتشفت أجهزة الفحص مجموعة من المواد المتفجرة التي تحتوي على النترات. وقد اتخذت إيران جميع التدابير المتعلقة بذلك وفقاً للاتفاق ذي الصلة بشأن امتيازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحصاناتها والممارسة المعمول بها، وكذلك في حضور الوكالة وبموافقتها. وفي مذكرة شفوية أرسلت إلى جميع البعثات في فيينا، شرحت البعثة الإيرانية الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا الحادثة بالتفصيل. ويمكن للوفود المهتمة الاتصال بالوفد الإيراني للحصول على نسخة من تلك المذكرة الشفوية.

السيد بيناراندانا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الفلبين باعتماد مشروع القرار A/74/L.10، الذي يسرته السويد، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/74/287) بتوافق الآراء. وبوصفها شريكا قويا للوكالة الدولية، يسر الفلبين مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/74/L.10 الذي يتماشى مع الشراكة بين الفلبين والوكالة الدولية، والتي ساهمت في معالجة القضايا المتعلقة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

تدعم الفلبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنشاط من خلال الجمع بين خبراء وطنيين ودوليين في المجال النووي لتبادل الأفكار والخبرات بشأن التطبيقات النووية في مجالات الأغذية والزراعة والصحة والطب والصناعة والبيئة. وبالمثل، تؤيد الفلبين بقوة جهود الوكالة من أجل المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي المتوازن على جميع مستويات المنظمة. وتشجع الفلبين الوكالة على الحفاظ على التوازن بين الجوانب الترويجية وغير الترويجية لعملها، تمثيلاً مع نظامها الأساسي. وتعتقد الفلبين أن اتباع نهج متوازن في جميع البرامج الرئيسية الستة سيكون من شأنه تعزيز الوكالة والمساعدة في زيادة أهميتها لمواطني جميع الدول الأعضاء فيها.

هو الحد الأدنى للإجراء الذي يمكن أن تتخذه إيران بعد عام من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل.

ما لم يتخذ المشاركون الآخرون في خطة العمل، وفي الوقت المناسب، تدابير كافية وجادة وعملية، ستضطر إيران، في ممارسة منها لحقها بموجب الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من خطة العمل، إلى الحد من الامتثال للالتزاماتها كل ٦٠ يوماً.

جميع التدابير التي اتخذتها إيران يمكن التراجع عنها، مما يتيح الفرصة للمشاركين المتبقين في خطة العمل إما لاتخاذ خطوات عملية جادة للحفاظ على الخطة أو لأن يقبلوا، إلى جانب الولايات المتحدة، بالمسؤولية الكاملة عن أية عواقب محتملة.

أخيراً، وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فإذا كان الاتحاد الأوروبي جاداً جداً في الحفاظ على خطة العمل يجب عليه أن يغتنم الفرصة الحالية باتخاذ تدابير عملية كافية لتمكين إيران من الاستفادة منها. وبالمثل، فيما يتعلق بالقلق الذي أثاره الاتحاد الأوروبي بشأن موقع ما في إيران، أود أن أوضح أن جميع أنشطتنا النووية تتوافق تماماً مع التزاماتنا بموجب اتفاق الضمانات الإيرانية. إن إيران تواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإجابة على الأسئلة المطروحة عليها. في حين أن التفاعل بين الوكالة وإيران مستمر، فإن أي استنتاج من جانب أطراف أخرى لا يتماشى مع نتائج الوكالة وبالتالي فهو غير مقبول.

بدلاً من الإعراب عن القلق بشأن هذه القضية، فضلاً عن تجاهل تعاون إيران غير المسبوق مع الوكالة في جميع القضايا، يجب على الاتحاد الأوروبي إنهاء صمته المميت بشأن خطر البرنامج النووي السري والأسلحة النووية الخاصة بإسرائيل، والتي تظل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار النووي. بخلاف ذلك، لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يزعم أن مخاوفه بشأن القضايا الأخرى في المنطقة حقيقية وأن مواقفه ذات الصلة تتمتع بالاتساق.

السيدة تويت (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشيد بالمدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو. ونشكره على جهوده الدؤوبة والتزامه وتفانيه في العمل في الوكالة في تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية لصالح البشرية. كما نود أن نهنئ السفير رافائيل ماريانو غروسي على تعيينه مديراً عاماً جديداً.

تؤمن ماليزيا بالتنفيذ المتوازن والفعال للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، فإن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذو أهمية حيوية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية. ونذكر أن الوكالة هي السلطة المختصة الوحيدة المكلفة بالتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات.

وترحب ماليزيا بمشروع القرار A/74/L.10، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287). ونوه بأنشطة الوكالة المهمة في مختلف المجالات على النحو المبين في التقرير، بما في ذلك، في جملة أمور، التكنولوجيا النووية والعلوم والتطبيقات النووية والأمان والأمن النوويان والتحقق النووي وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية. ويؤكد مشروع القرار من جديد أهمية دعم الوكالة في دورها في تطوير وتطبيق الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وهو ما يتماشى مع موقف ماليزيا المبدئي الطويل الأمد المتمثل في استمرار دعم الوكالة. وبصفتها عضواً في الوكالة منذ عام ١٩٦٩، تواصل ماليزيا الاستفادة من مشاركتها الواسعة في برنامج المساعدة التقنية والتعاون مع الوكالة. وكان التعاون بين ماليزيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مختلف المجالات مثمراً ومشجعاً. وتكرر ماليزيا التزامها بتعزيز التعاون مع الوكالة والشركاء المهتمين في المجالات ذات المنفعة المتبادلة.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة التزاماً تاماً بدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعمل معها، وكذلك الدول الأعضاء الأخرى في

وتصبح أهمية الوكالة أكثر وضوحاً بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتعامل أيضاً مع قضايا عدم الانتشار النووي ونزع السلاح من منظور تقني وعلمي. ويسعدنا اتخاذ قرارات بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبشأن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط. وإننا ندرك التحديات التي تواجهها الوكالة، بما في ذلك الزيادة المطردة في كمية المواد النووية المتداولة وعدد المنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة والضغط المستمر على ميزانية الوكالة.

وتعتزم الفلبين هذه الفرصة للتنويه بالقيادة المتميزة والرائعة للمدير العام الراحل، السيد يوكيا أمانو (اليابان)، في الحفاظ على برامج عالية الجودة وتحقيق نتائج ملموسة للدول الأعضاء. ونشيد بالمدير العام أمانو على إسهاماته، وخاصة مبادرة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، التي روح لها بنشاط خلال توليه المنصب. ووجه أمانة الوكالة في ولايتها المتمثلة في تقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية.

وقام المدير العام أمانو بعدة زيارات رفيعة المستوى إلى الفلبين خلال فترة ولايته. وكانت زيارته الأخيرة إلى الفلبين في شباط/فبراير ٢٠١٨ لدعم العديد من المشاريع المنفذة في إطار الشراكة بين الفلبين والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعرب الفلبين عن امتنانها للوكالة على تقديمها التقرير النهائي عن بعثتها إلى الفلبين لاستعراض تطوير البنية التحتية لبرنامج للطاقة النووية، وهو التقرير الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر.

كما يقدر وفد الفلبين عمل المدير العام بالنيابة كورنل فيروتا ويهنئ السفير رافائيل ماريانو غروسي، ممثل الأرجنتين، على تعيينه مديراً عاماً للوكالة. وستواصل الفلبين علاقتها الوثيقة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنتقل إلى تقديم الدعم الكامل لقيادة المدير العام غروسي.

وجنوب أفريقيا هي إحدى الدول المستفيدة من برنامج الوكالة للتعاون التقني، ولا سيما في مكافحة السرطان وفي تعزيز الإدارة السريرية للأمراض العصبية وأمراض القلب والأوعية الدموية. وقد دعمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جنوب أفريقيا بطرق جديدة بالذكر مثل زيادة تعزيز قدرتنا على تشخيص الأمراض العابرة للحدود والحيوانية المصدر والسيطرة عليها وكذلك في تطوير تقنية الحشرة العقيمة للمساعدة على السيطرة على الملاريا.

وسيدشن بلدي، من خلال دعم الوكالة القوي لمشروعنا الوطني المتعلق بتقييم تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة بعوض الملاريا في سياق جنوب أفريقي، أول مرفق لتربية البعوض الناقل بكميات ضخمة في معهدنا الوطني للأمراض المعدية في أوائل عام ٢٠٢٠. وتعيد جنوب أفريقيا الإعراب، في ذلك السياق، عن تأييدها - الذي تشارك فيه العديد من الدول الأعضاء في الوكالة - لمواصلة مساعدة البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بغية تعزيز الفوائد التي يمكن جنيها من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، تود جنوب أفريقيا أن تعيد تأكيد الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ نظام التحقق من الضمانات، الذي لا يزال يؤدي دورا أساسيا في النظام العالمي لعدم الانتشار من خلال التحقق من الطابع السلمي للبرامج النووية المدنية في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى الوثوق في الطاقة والتكنولوجيا النوويتين. وجنوب أفريقيا بوصفها البلد الوحيد الذي فكك طوعا برنامجه للأسلحة النووية الذي نفذ بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوجيهاتها، مثال حي على الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ترى جنوب أفريقيا أن نزع السلاح

الوكالة، للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية. وتأمل ماليزيا أن تواصل الوكالة أداء دورها المهم في تيسير إمكانية استخدام الدول للطاقة والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية مع ضمان التقيد بأعلى مستويات الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

وتعيد ماليزيا مرة أخرى، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار A/74/L.10، تأكيد دعمها للمشروع.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للمدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد كورنل فيروتا، على إحاطته المفصلة عن تقرير الوكالة (انظر A/74/287) وعلى تقديم تحديثات قيمة عن أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠١٩. ونهنئ السفير رافائيل ماريانو غروسو على انتخابه لمنصب المدير العام المقبل للوكالة وتنتطلع إلى العمل معه.

تنضم جنوب أفريقيا إلى جميع أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم أهداف مبادرة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، وهي من بين الموروثات الهامة التي خلفها المدير العام الراحل، السيد يوكيا أمانو. ونرى أن مبادرة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية" هي تجسيد لدور الوكالة ومساهمتها العملية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ولذلك فإن جنوب أفريقيا تؤيد تأييدا كاملا أولويات عمل الوكالة، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت جنوب أفريقيا ترى دائما أن عمل الوكالة في مجال التعاون التقني، من خلال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية في مجالات مثل الأغذية والزراعة وسلامة الأغذية والأمن الغذائي والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية والصحة الحيوانية، يسهم إسهاما كبيرا في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا ينطبق بصفة خاصة على القارة الأفريقية.

إن بنغلاديش تثن شراكتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تستند إلى قناعتنا بدور الوكالة المحوري في تعزيز السلامة والأمن والضمانات في المجال النووي على الصعيد العالمي وفي تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وما فتئت بنغلاديش تستخدم بكفاءة التقنيات النووية للأغراض السلمية منذ بعض الوقت. غير أن مبادراتنا في مجال توليد الطاقة النووية حديثة نسبيا.

وتعتبر بنغلاديش في الطاقة النووية مصدرا مأمونا وسليما من الناحية البيئية ومجديا من الناحية الاقتصادية لتوليد الطاقة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، ومن ثم إطلاق إمكاناتنا الإنمائية من خلال النهوض بالإنتاجية والنمو المستدام. ويتمثل هدفنا في توليد ما لا يقل عن ٤ ٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء من المصادر النووية بحلول عام ٢٠٣٠، ما يمثل ١٠ في المائة من إجمالي الكهرباء المستهدف توليدها بحلول ذلك الموعد.

ونحن ندرك أن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية يقترن بمسؤوليات معينة في ضمان الأمان والأمن النوويين. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور فريد تضطلع به في هذا الصدد. فمن ناحية، تضطلع الوكالة بالدور المركزي المتمثل في كفالة السلامة والأمن النوويين على الصعيد العالمي. ومن ناحية أخرى تعمل الوكالة على مساعدة الدول الأعضاء، بموجب الولاية المنصوص عليها في مبادرة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، على بناء القدرات من خلال برنامجها للتعاون التقني.

وتتوخى رئيسة الوزراء الشيخة حسينة تحويل بنغلاديش إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١ وإلى بلد متقدم بحلول عام ٢٠٤١. ونقدر عاليا، في مسيرتنا إلى الأمام، شراكتنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أبرمنا اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٢ وبروتوكولها الإضافي في العام ٢٠٠١. وقد وقعنا العام الماضي، إطارنا البرنامجي القطري للأعوام من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣ مع الوكالة، الذي يركز على

النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان متعاظدتان، ولذلك فإن إحراز تقدم في جميع ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضروري لتحقيق أهداف الوكالة والغرض منها.

كما تدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدول الأعضاء - بالإضافة إلى نشاطيها المقررين في نظامها الأساسي - في مجالي السلامة والأمن النوويين بالغي الأهمية، من خلال وضع المبادئ التوجيهية ومبادرات بناء القدرات، من جملة أمور. وتقع هذه الأنشطة ضمن مسؤولية الدول الأعضاء في المقام الأول، غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضطلعت بدور حاسم في وضع معايير دولية وممارسات جيدة، الأمر الذي يزيد من تعزيز ثقتنا في الاستفادة من جميع الفوائد التي يمكن أن نجنيها من الطاقة والتكنولوجيا النوويتين.

وفي الختام، شارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار A/74/L.10 الذي قدمته السويد بصفتها رئيسة مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وفي دعمه. ويعيد مشروع القرار التأكيد، في جملة أمور، على الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، بما في ذلك في مجال نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي السلامة والتحقق والأمن في المجال النووي. ونقدر دور السويد في تيسير مشروع القرار.

السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تشارك بنغلاديش الآخرين في توجيه الشكر إلى المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على موافاتنا بمعلومات عن تقرير الوكالة لعام ٢٠١٨ (انظر A/74/287). ونتطلع إلى استمرار جهود الوكالة الرامية إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

إننا حزنون لوفاة المدير العام للوكالة، الراحل السيد يوكيا أمانو، ونهنئ السفير رافائيل ماريانو غروسي على انتخابه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/74/L.10: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، بروني دار السلام، بلغاريا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، سنغافورة، السودان، شيشيل، شيلي، صربيا، طاجيكستان، العراق، غواتيمالا، كازاخستان، كولومبيا، لبنان، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، نيوزيلندا واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/74/L.10؟

اعتمد مشروع القرار A/74/L.10 (القرار ٨/٧٤)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لتعليق التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يود أن يتكلم في سياق شرح الموقف بشأن القرار المتخذ للتو.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي اعتمدها للتو (القرار ٨/٧٤) وذلك لإيماننا بأهمية قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعملها بموجب نظامها الأساسي.

الأغذية والزراعة والمياه والتربة والبيئة والصحة والطاقة النووية والسلامة والأمن النوويين والإشعاعيين وتطوير المعرفة النووية والتطبيقات الصناعية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد برهنت مشاريعنا للتعاون التقني بشأن تحسين الأمن الغذائي وأصناف المحاصيل المقاومة للإجهاد وإدارة السرطان أنها مفيدة فائدة بالغة. وبالفعل، ظلت الوكالة تشكل شريكنا الرئيسية منذ فترة طويلة في مجال تعزيز التطبيق السليم والأمن للعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية عن طريق برامج التعاون التقني، بما في ذلك اتفاق التعاون الإقليمي.

وقد تلقينا تعاوننا مستمرا في تطوير القدرات من أجل تطبيق العلوم والتقنيات النووية في قطاعات مثل الهياكل الأساسية النووية والبحوث والثروة الحيوانية والزراعة والصناعة وإدارة المياه، من جملة قطاعات. وقد استفادت بنغلاديش، بالإضافة إلى ذلك، من إطار اتفاق التعاون الإقليمي للوكالة، الذي يواصل تعزيز القدرات والخبرات الإقليمية في مختلف المجالات المواضيعية، بما في ذلك مفاعلات الأبحاث وإدارة النفايات المشعة والسلامة النووية والحماية من الإشعاع. ويحدونا الأمل في أن يستمر ذلك الدعم الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل استجابة للاحتياجات والمطالب المتغيرة على الأرض.

وترغب بنغلاديش في مواصلة تعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأيام المقبلة بغية تعزيز الأمن والسلامة النوويين جماعيا وتعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية. إننا نرى أن هذه الأهداف تكتسي أهمية قصوى لتحقيق عدد من الأهداف الإنمائية المستدامة ذات الصلة، ولا سيما من قبل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بالبند ٨٨ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.10 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

الدعوات الرامية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، هو الأمر الوحيد الذي يخل بمصادقية نظام عدم الانتشار ويهدد أمن واستقرار دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط ويقوض عملية المعاهدة.

وكل هذه أمور في منتهى الخطورة ومؤكدة وموثقة ومعروفة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكنا نتوقع من المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يتطرق إليها في بيانه كبداهيات ومسلمات، بدلا من تكرار استخدام تعابير غير حاسمة وليست ذات دلالة في تقرير الوكالة مثل "من المرجح جدا" عند الحديث عن عدوان إسرائيل على دير الزور، كما ورد في بيانه.

إن التزام الدول الأعضاء بالنظام الأساسي للوكالة كان يقتضي قيام الولايات المتحدة بإبلاغ المعلومات التي كانت يجوزتها قبل تدمير المبنى، وليس بعد ثمانية أشهر من تدمير الإسرائيليين للمبنى. والشيء نفسه ينطبق على إسرائيل أيضا التي لم تمتنع عن تزويد الوكالة بما لديها من معلومات فحسب - هذا إن صحت تلك المعلومات - بل قامت بعدوان عسكري موصوف على سيادة الأراضي السورية، متسللة عبر المجال الجوي لدولة مجاورة، هي تركيا، الأمر الذي لم تتعامل معه الوكالة وفقا للولاية المناطة بها ولم تتخذ إجراءاتها الضرورية وفقا لمسؤولياتها وصلاحياتها بشأن حرق إسرائيل لالتزاماتها الدولية.

وكلنا يتذكر ما ورد في مذكرات المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، وهي المذكرات التي تحمل اسم "زمن الخداع: الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر". وسأقتبس من تلك المذكرات:

(تكلم بالإنكليزية)

"من المؤكد أن أغرب الأمثلة وأكثرها وضوحاً على النفاق النووي المتعدد الأوجه والأطراف هو قصف

يعلم الجميع هنا، وفي مقدمتهم المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد فيروتا، أن مسألة عدم الانتشار النووي تمثل ركيزة من الركائز والأولويات الوطنية لبلادي، سورية، قولاً وفعلاً. إذ بادرت بلادي، سورية، وفي وقت مبكر جدا، إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨، أي قبل العديد من دول الاتحاد الأوروبي التي تدعي اليوم حرصها على نظام عدم الانتشار، في حين أن لدى بعض هذه الدول الأوروبية، إضافة إلى دولة أخرى تسعى للانضمام إلى الاتحاد - وهي جميعها أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي - أسلحة نووية على أراضيها، ما يشكل حالة عدم امتثال فاضحة لأحكام معاهدة عدم الانتشار بموجب المادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

لقد وقعت بلادي على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية في عام ١٩٩٢، وتقدمت في عام ٢٠٠٣ بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. إذن، فإن مصداقية التزامنا الوطني بعدم الانتشار النووي عصية على التشكيك، لا سيما وأن هذا المشروع منسجم مع أحكام وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد اصطدم آنذاك باعتراض وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، والذي هدد باستخدام حق النقض ضده آنذاك.

إن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا عدوان إسرائيل العسكري الفاضح على بلادي، سورية في عام ٢٠٠٧، ولم يدينا كذلك رفض إسرائيل التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها بالكشف والتحقق عن مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية المستخدمة والمواد التي استخدمتها في تدمير وتلوين موقع دير الزور. وإن استمرار عدم تعاون إسرائيل مع متطلبات الوكالة ومواصلتها تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي رقابة دولية وتجاهلها جميع

على كافة الاستفسارات التي طُرحت. ثم مارست سورية أقصى درجات المرونة والجدية لحل جميع المسائل العالقة وتوصلت مع الوكالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى اتفاق على خطة عمل تضمنت حل جميع تلك المسائل. ولكن من المؤسف أن بعض الدول - وعلى رأسها الولايات المتحدة - ضغطت من أجل عدم السماح بتنفيذ تلك الخطة خدمة لأجندة الابتزاز السياسي التي كشفتها وثائق ويكيليكس. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن عدم تنفيذ تلك الخطة وليس سورية.

لقد شهدت التقارير السنوية للوكالة بشأن تنفيذ الضمانات، وآخرها في عام ٢٠١٨، على التزام سورية التام بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة عدم الانتشار، ولبت كل طلبات التفتيش الدورية في مواعيدها، والتي كان آخرها في آذار/مارس من العام الجاري.

إن الإقرار الإسرائيلي بالمسؤولية عن العدوان على سورية بعد عقد من الإنكار والكذب يحتم على الوكالة الشروع فوراً بإرسال بعثتها التفتيشية إلى إسرائيل. وما لم يتعاون الكيان المعتدي مع الوكالة، فإن استمرار مناقشة هذا الموضوع سيبقى بلا جدوى.

من المعيب بحق الجمعية العامة أن يوجه ممثل الاتحاد الأوروبي في بيانه الانتقادات والانتقادات للدول. وإن ما ورد في بيانه يؤكد لنا حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يلعب دور محامي الشيطان. حيث لم يتضمن بيانه أي انتقاد للكيان الإسرائيلي، الذي يمثل الخطر الحقيقي والوحيد في منطقتنا والعالم لامتلاكه ترسانة هائلة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصال تلك الأسلحة إلى مناطق بعيدة جداً عن منطقتنا وخارج أي رقابة دولية. إن السبب واضح لعدم توجيه أي انتقاد لامتلاك إسرائيل للسلح النووي من قبل الاتحاد الأوروبي لأن دولاً من الاتحاد زوّدت إسرائيل بالمفاعلات النووية والمياه الثقيلة

إسرائيل لمنشأة دير الزور في سورية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وما أعقب ذلك الهجوم. فقد بدأت التكهّنات على الفور تقريباً بأن الموقع كان يضم منشأة نووية. ونفت سورية تلك الاتهامات. وظلت إسرائيل والولايات المتحدة تلتزمان الصمت رسمياً، على الرغم من أن مسؤولين أمريكيين تحدثوا إلى وسائل الإعلام بشأن الموضوع، من دون الكشف عن هوياتهم. وقد تكلمت بقوة، مشيراً إلى أن أي دولة لديها معلومات تفيد بأن المنشأة التي تم قصفها هي منشأة نووية ملزمة قانوناً بإبلاغ الوكالة عنها. ولكن لم يتقدم لنا أحد ببلاغ من هذا القبيل. ولم نتمكن، خلال الأسابيع الستة التي أعقبت القصف - وهي الفترة الأكثر أهمية لأن نرى ما بداخل المرفق - من الحصول على أي صور عالية الدقة للمنشأة من السواتل التجارية.“

(تكلم بالعربية)

إن معظم ما تضمنه استنتاج الوكالة بشأن الموقع في دير الزور قد استند إلى تلك الصور والتحليلات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية تلك المعلومات التي تلقتها الوكالة، آخذين بعين الاعتبار أنها قُدمت من قبل دولة تتبع أجندة سياسية معادية لمصالح بلادي، سورية، كما تعلمون جميعاً، وآخذين في الاعتبار أيضاً سوابق في هذا الصدد تتعلق بالملف العراقي الكارثي والتضليلي الذي أدى إلى غزو العراق وتدمير بنيته التحتية ونشر الإرهاب فيه وفي المنطقة.

لقد تعاونت سورية مع الوكالة على نحو إيجابي وبناء فيما يخص طبيعة الموقع في دير الزور الذي اعتدت عليه الطائرات الحربية الإسرائيلية قادمة من الأجواء التركية. وسمحت بلدي لمفتشي الوكالة بزيارة الموقع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والتحرك بكل حرية في محيطه وجمع العينات البيئية منه، كما أجابت

الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تعاون العديد من دول الاتحاد مع إسرائيل لتعزيز قدرات الكيان الإسرائيلي العسكرية، وبالأخص في مجال البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي، إضافة إلى برامجها في أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وكذلك من خلال تقديم الخبرات والمواد والتكنولوجيا إضافة إلى مساعدة إسرائيل في تصنيع وحياسة وتطوير السلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٨٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

والتكنولوجيا النووية والغواصات القادرة على إطلاق السلاح النووي ووسائل الإيصال الأخرى.

إن الاتحاد الأوروبي هو آخر من يحق له الحديث في موضوع عدم الانتشار، وخصوصاً وأن ٤ دول من الاتحاد الأوروبي ودولة أخرى تسعى للانضمام إليه تنشر أسلحة نووية على أراضيها، في انتهاك فظيع لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوفاء بالتزاماتها والتحقيق في وجود أسلحة نووية على أراضي دول أوروبية غير نووية وتقديم تقريرها حول حالة انتهاك معاهدة عدم الانتشار في الدول الخمس في أسرع وقت ممكن. لا تزال العديد من دول الاتحاد الأوروبي تخرق التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والاتفاقيات المتعلقة بعمل